نشاطات الجمعية
خلال
عام ٢٠١٥

قامت الجمعية خلال عام ٢٠١٥ بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وقد تمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل اللجان الفنية المختصة في الجمعية وتم رفع ملاحظات البنوك حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا.

وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية عدة لقاءات وندوات وورش عمل ودورات تدريبية ومحاضرات خلال عام ٢٠١٥ حول موضوعات وقضايا تهم الجهاز المصرفي.

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠١٥ مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. وفيما يلي نستعرض أبرز نشاطات الجمعية خلال العام ٢٠١٥.

أ- اجتماعات لجان الجمعية

■ اللجنة القانونية في جمعية البنوك تعقد اجتماع لمناقشة كتاب مؤسسة الضمان الاجتماعي

عقدت اللجنة القانونية في جمعية البنوك في الأردن اجتماعاً بتاريخ ٢٢ كانون الأول ٢٠١٥ لمناقشة كتاب محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز والذي يدعو البنوك العاملة في المملكة للتنسيق فيما بينها لدراسة طلب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والقاضي بمحاولة ايجاد آلية للتعاون معها بخصوص الرواتب التقاعدية المصروفة من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لمستحقيها ولورثتهم في حال الوفاة دون وجه حق ورفض البنوك اعادتها للمؤسسة إلا بموافقة العميل. وقد تم خلال الاجتماع مناقشة الموضوع ومن ثم الخروج بتوصية موحدة تم ارسالها للبنك المركزي الأردني.

■ اللجنة القانونية في جمعية البنوك تعقد اجتماع لمناقشة مشروع تعليمات الخدمات المصرفية المقدمة من البنوك الأردنية لذوي الاحتياجات الخاصة

عقدت اللجنة القانونية في جمعية البنوك اجتماعاً بتاريخ ٢٣ كانون الأول ٢٠١٥ لمناقشة "مشروع تعليمات الخدمات المصرفية المقدمة من البنوك الأردنية لذوي الاحتياجات الخاصة" والوارد من البنك المركزي الأردني، والخروج بملاحظات موحدة من قبل البنوك ليتم ارسالها الى البنك المركزي. وتم خلال الاجتماع المذكور مناقشة الملاحظات الواردة من البنوك الاعضاء، وتم تشكيل لجنة من البنوك لتوحيد هذه الملاحظات ومن ثم ارسالها الى البنك المركزي الأردني.

■ اللجنة القانونية في جمعية البنوك تعقد اجتماعاً لمناقشة مذكرة التفاهم مع ضريبة الدخل والمبيعات

ناقشت اللجنة القانونية للجمعية في اجتماعها المنعقد في مقر الجمعية بتاريخ ٤ حزيران ٢٠١٥، بحضور مندوب البنك المركزي الأردني، ومستشاري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الملاحظات الواردة من قبل مكتب الاستشارات القانونية في البنك المركزي الأردني والمتعلقة بمسودة مذكرة التفاهم المنوي توقيعها ما بين البنوك ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات بخصوص الحجز وفك الحجز الكترونياً. وتأتي هذه المذكرة لتسهيل اجراءات الحجز والفك على حسابات الشركات والأشخاص المحكومين بقضايا ضريبية، سواء دخل أم مبيعات.

■ جمعية البنوك تعقد الاجتماع الأول للجنة الاستشارية لقانون فاتكا FATCA

عقدت اللجنة الاستشارية لقانون فاتكا اجتماعها الأول بحضور مدير عام الجمعية ومندوبي البنوك الأعضاء وذلك يوم الأربعاء ٣ حزيران ٢٠١٥.

وبين مدير عام الجمعية خلال الاجتماع أن إنشاء لجنة استشارية لقانون فاتكا لتكون ضمن لجان الجمعية يعتبر من التطورات المهمة في عمل الجمعية، مشيراً إلى أن إنشاء هذه اللجنة جاء في ضوء حرص جمعية البنوك في الأردن على متابعة التطورات والمستجدات في تطبيق البنوك العاملة في الأردن لقانون الالتزام الضريبي للحسابات الأمريكية الأجنبية (FATCA). كما بين أن إنشاء اللجنة جاء تنفيذاً لقرار مجلس إدارة جمعية البنوك المتضمن تشكيل لجنة استشارية في الجمعية مهمتها متابعة قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأمريكية

الأجنبية (فاتكا) وأي مستجدات فيه، وتقديم الاستشارة للبنوك الأعضاء والإجابة عن أي استفسارات أو تساؤلات قد تظهر لديهم أثناء تنفيذ القانون، وتبادل الآراء والخبرات فيما بينهم. وتم خلال الاجتماع مناقشة أهم التطورات في قانون فاتكا، ومناقشة إجراءات البنوك في الأردن للامتثال بمتطلبات القانون، كما تم انتخاب لجنة مصغرة مكونة من ٦-٧ أعضاء لتتولى هذه اللجنة جميع مهام اللجنة الاستشارية لقانون فاتكا.

ب- الاجتماعات الأخرى

■ تشكيل لجنة من البنوك وشركات التأمين لبحث القضايا المشتركة

اجتمع مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مع مجلس إدارة الاتحاد الأردني لشركات التأمين يوم ١٣ تموز ٢٠١٥ لمناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك. وشكلت الجمعية مع الاتحاد الأردني لشركات التأمين لجنة لدراسة مجموعة من القضايا التي تهم الجانبين، وتقديم توصيات مشتركة حيالها.

وناقش المجتمعون مجموعة من الموضوعات أبرزها تعزيز التعاون المشترك بين الاتحاد الأردني لشركات التأمين وجمعية البنوك في الأردن، إلى جانب تجربة البنوك في التعامل مع الفائدة القانونية المحددة بنسبة ٩٪، وتأمين القروض (منازل، سيارات، مشاريع) بالقيمة السوقية كاملة وليس بقيمة القرض، والالتزام بالشروط الدولية للتأمين.

كما ناقشوا التعاون التدريبي واستعداد الاتحاد لتنفيذ برامج مشتركة مع الجمعية في مواضيع التأمين، وتعزيز التامين المصرفي، وتأمين الاعتمادات المستندية، ومراعاة الشروط الخاصة بين البنك والعميل مثل شرط الإعفاء، وعدم الطلب من شركات التأمين قبول تحفظات مذكورة على بوالص الشحن، والتأكيد على العملاء بالشحن بالبواخر الحديثة.

■ لجنة مشتركة بين جمعية البنوك وشركات التأمين لتعزيز التعاون بين الطرفين

قال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مروان عوض أن اجتماع الجمعية مع مجلس إدارة الاتحاد الأردني لشركات التأمين يعد خطوة ايجابية للتواصل مع القطاعات الأخرى التي ذات الأثر المتبادل، ولبحث بعض الأمور ذات الاهتمام المشترك.

وقرر المجتمعون تشكيل لجنة من الطرفين يكون فيها مدير عام جمعية البنوك ومدير عام الاتحاد الأردني لشركات التأمين أعضاء ويتم تسمية عضوين أو ثلاثة من جانب جمعية البنوك وعدد مماثل لاتحاد شركات التأمين بهدف دراسة البنود المقترحة وتقديم توصيات مشتركة تعرض على مجلس الإدارة في اجتماعاتها اللاحقة لإقرارها.

وبخصوص البنود المتعلقة بتعزيز التعاون المشترك بين الاتحاد الأردني لشركات التامين وجمعية البنوك في الأردن، والتعاون التدريبي واستعداد الاتحاد لتنفيذ دورات وبرامج تدريبية مشتركة مع الجمعية في مختلف مواضيع التأمين، فقد قرر مجلس إدارة الجمعية ومجلس إدارة الاتحاد الأردني لشركات التامين توقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين يتم من خلالها عقد دورات وبرامج تدريبية مشتركة في مواضيع ذات اهتمام مشترك.

وناقش الاجتماع تجربة البنوك في التعامل مع الفائدة القانونية المحددة بنسبة ٩٪، وتأمين القروض (المنازل أو السيارات، أو الممتلكات أو المشاريع) بالقيمة السوقية كاملة وليس بقيمة القرض، وتأمين الاعتمادات المستندية، وأهمية تزويد شركات التأمين بكافة المعلومات المتعلقة بالاعتماد المستندي والبضائع المؤمنة، ونوعية التغليف للبضائع واعتماد شركات لمعاينة البضائع قبل الشحن والتأكد من مطابقة مواصفاتها حسب المتفق عليه مع العملاء. كما ناقش الالتزام بالشروط الدولية للتأمين وبشكل خاص المعهدية وعدم المطالبة بالغائها مثل شرط ISM Code & ISPS Code وشرط تصنيف السفن، وعدم اعتماد البنوك لشركات تأمين محددة في تامين الاعتمادات المتسندية وترك الحرية للعميل لإحضار وثيقة التامين المطلوبة من البنك من شركة التامين التي يتعامل معها، وتعزيز التامين المصرفي Bancassurance.

وكانت البنوك اقترحت مجموعة من البنود تضمنت ضرورة وضع آليات وإجراءات عمل مشتركة تقوم على أثرها شركات التأمين بأعلام البنوك (التي تكون مستفيد أول من بوليصة التأمين المرهونة) عن حالات عدم تجديد بوالص التأمين أو التعديل عليها، وأن لا تقوم دائرة ترخيص المركبات بتجديد ترخيص أي مركبة مرهونة ما لم تكن مؤمنة تأميناً شاملاً مع الاخذ بعين الاعتبار ان لا تقل القيمة التأمينية عن نسبة الاستهلاك السنوي والتي نقترح ان يتم تحديدها من قبل الاتحاد الأردني لشركات التأمين. كما اقترحوا مناقشة إمكانية عقد اتفاقية بين البنوك وشركات التأمين ودائرة ترخيص المركبات، يتم بموجبها تزويد البنوك آليا بمعلومات دورية عن السيارات المرهونة للبنوك وغير المؤمنة بتأمين شامل، وذلك بهدف تمكين البنوك من متابعة عملائها للحصول على تأمين شامل لضمان تغطية المبلغ المتبقي من القرض في حال تعرض المركبة الممولة لحادث غير مغطى بالتامين ضد الغير، بدلا من الممارسة الحالية للبنوك المتمثلة في الحصول على تأمين شامل لمدة سنة عند المنح، لأن العديد من العملاء لا يقومون بتجديد التأمين الشامل عند الانتهاء لارتفاع سعر التأمين مقارنة مع التأمين ضد الغير. كما تطرق الاجتماع لمناقشة توجهات الحكومة لتحرير أسعار التأمين الإلزامي.

وأكد الاجتماع على ضرورة التزام البنوك بتعميم البنك المركزي رقم ١٠/٢/١١٤٦٢ بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٥ بخصوص أحكام الأمن البحري على السفن طبقاً لأحكام الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار والمدونة الدولية للأمن البحري للسفن والموانئ الصادرة عن مجلس إدارة السلطة البحرية الأردنية، والعمل على إضافة شرط المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية (ISPS) إلى الاعتمادات الصادرة وذلك حفاظاً على المصلحة الوطنية وعدم تعريض البضائع الى تأخير في الموانئ حيث وبموجب هذه المدونة يمكن للسلطات البحرية ان تمنع أي سفينة من الدخول الى موانئها في حال عدم الالتزام ببنود المدونة.

وطالب الاجتماع بتوضيح موقف البنوك في حالة طلب عملاءهم شطب الشهادات المذكرة أعلاه (شهادة ISPS وشهادة ISM CODE) مع تقديم موافقة الشركات بعدم الممانعة على إلغاء هذه الشهادات من المستندات المطلوبة على الاعتمادات المستندية الصادرة، حيث أن السلطات البحرية الأردنية تشترط وجود الشهادتين اعلاه للسفن التجاري وقد تمنع هذه السفن من الدخول للموانئ حسب المادة رقم (٣٥) من قانون البحرية الأردنية قرار رقم (١) لعام ٢٠٠٤.

وطالب المجتمعن بالتنسيق مع الإتحاد للتأمين لإجراء دورات تدريبية لموظفي البنوك على الجوانب الفنية المتعلقة بجميع أنواع وثائق التأمين، وتعزيز أسس التعاون بين القطاعين وتوفير خدمات شاملة للعملاء عن طريق استحداث منتجات متنوعة للتأمين المصرفي من شأنها ملائمة الاحتياجات ومستوى الدخل للعملاء، بحيث يتم توزيعها وبيعها عبر القنوات المصرفية لما لها من القدرة على الوصول الى شرائح جديدة وواسعة من العملاء، بما في ذلك التأمين على أخطار التعثر. إضافة للتنسيق بين القطاعين لإيجاد كادر بشري مؤهل وفعال لتسويق منتجات التأمين المصرفي، والبحث عن سبل زيادة ثقافة التأمين في الأوساط الاقتصادية والاجتماعية، والبحث في سبل زيادة فعالية وسرعة اجراءات الموافقة لدى شركات التأمين (خصوصاً فيما يتعلق بالتأمين على الحياة لدى عملاء القروض السكنية)، والتأكيد على شركات التأمين بضرورة طلب المدونة الآمنة لنقل البضائع والركاب في السفن لتقليل الخسارة المالية في حال وقوع ضرر على البضاعة المشحونة، والبحث في سبل تقليل فترة تأخير تسليم بوالص التأمين الخاصة بالاعتمادات المستندية من قبل شركات التأمين للبنك (قد تصل فترة التأخير لمدة عشرة أيام) مما قد يؤدي الى حصول خسارة غير مغطاة تأمينياً للبضاعة المشحونة.

ج- الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية

١) ورش العمل:

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٥ ورش العمل التالية:

- **ورشة عمل حول التسويات خارج المحاكم في الأردن**

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) برنامجاً تدريبياً بعنوان "التسويات خارج المحاكم في الأردن"، وذلك خلال الفترة ٢٣-٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٥ في مقر الجمعية، وبمشاركة مختصون من الدوائر القانونية في البنوك.

وهدفت الورشة للتعريف بالمبادئ المستخدمة في الإدارة الناجحة للتسويات خارج المحاكم، حيث تناول المشاركون نظرة شاملة حول مبادئ التسويات خارج المحاكم، والتحديات والفوائد المرتبطة بالتطبيق الجيد لمبادئ التسوية خارج المحاكم في الأردن، إضافة لمجموعة من المحاضرات والتمارين الجماعية ودراسات الحالات ونشاطات لعب الأدوار.

■ ورشة عمل حول الحوكمة في المؤسسات المالية

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع البنك العقاري المصري العربي ورشة عمل بعنوان "الحوكمة في المؤسسات المالية"، وذلك بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠١٥، حاضر فيها عضو مجلس إدارة البنك العقاري المصري العربي ورئيس لجنة المراجعة الداخلية محمود أسعد عبد اللطيف، وبمشاركة عدد من المختصين في البنوك العاملة في المملكة.

■ ورشة عمل حول موضوع "Corporate Governance: The Path for Integrity and Transparency"

عقدت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع المعهد الامريكي للوقاية من الفساد (AACI) ورشة عمل متخصصة بعنوان "Corporate Governance: The Path for Integrity and Transparency" وذلك في الفترة من ٧-٩ حزيران ٢٠١٥.

وهدفت الورشة إلى تسليط الضوء على أهمية الحوكمة والالتزام بالأصول والمبادئ التي يجب أن تسير عليها المؤسسات وتحتكم إليها بما يتعلق بمسؤولياتها، والتي تؤدي بالتالي إلى الأداء الأفضل للشركات. كما هدفت إلى تعزيز الفهم الصحيح للفروق ما بين الحوكمة والادارة، والدور الحاسم والرئيسي المطلوب من مجلس الادارة في تصميم وتنفيذ الحوكمة والمسؤوليات المناطة به، بالإضافة إلى معرفة الاختلافات الأساسية بين التنفيذ الفعال وغير الفعال للحوكمة.

وأجابت الورشة على تساؤلات مثل: كيف يمكن أن تلعب فعالية حوكمة الشركات دورا حاسما في تعزيز النزاهة والشفافية ومنع الفساد.

■ ورشة عمل بعنوان Enterprise Project Management

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع مؤسسة Make It Work للاستشارات ورشة عمل بعنوان Enterprise Project Management حاضر فيها Jorge Vaz Girão الرئيس التنفيذي للمؤسسة. والتأمت الورشة التي شارك فيها ممثلين للبنوك العاملة في المملكة يوم ١ حزيران ٢٠١٥ في مقر جمعية البنوك في الأردن.

■ ورشة حول مشروع تطوير قطاع الطاقة

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع مشروع تطوير قطاع الطاقة في الأردن، الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ورشة عمل حول مشروع تطوير قطاع الطاقة، حضرها عدد من الإدارات العليا في البنوك العاملة في المملكة.

وقال مدير عام جمعية البنوك أن البنوك الأردنية استفادت من مختلف البرامج التي طرحت في الأردن بالتعاون مع العديد من القطاعات الحكومية والخاصة والممولين الدوليين والمعنية بمشروعات الطاقة الخضراء، وأن البنوك تقوم بدعم استثمارات قطاعي المنازل والأعمال في أجهزة ومعدات كفاءة الطاقة من خلال المنتجات والحلول المصرفية المتوفرة لديها. ومبيناً أن البنوك ترحب بأي أفكار جديدة تساعد في جعل القروض البنكية أكثر جاذبية لقطاعات أوسع في هذا المجال.

بدوره، أكد خبير مشروع تطوير قطاع الطاقة توماس درسن، أحد المتخصصين في مجال مشروعات كفاءة الطاقة، أن شركات خدمات الطاقة والمستهلكين يعملون على توفير المال بتوظيف معدات أكثر كفاءة في كل من الإضاءة وأنظمة التبريد والتكييف والتهوية، إلا أن عدم القدرة على الحصول على التمويل من البنوك يشكل عقبة في سبيل ذلك. وقدم درسن مقترحات حول تمويل مشروعات كفاءة الطاقة من شأنها أن التسهيل على البنوك تمويل مثل هذه المشروعات وكذلك تسهيل عملية الاقتراض على المستهلكين. ومن هذه المقترحات زيادة فترة السداد وهو ما سيؤدي لتقليل الدفعة الشهرية، وزيادة أبواب الاقتراض، وتقليل أو إلغاء الحاجة لضمانات إضافية.

يذكر في هذا الصدد أن مشروع تطوير قدرات قطاع الطاقة يقدم المساعدة للحكومة والقطاع الخاص ومختلف هيئات الطاقة لكي تتبنى مشروعات للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

٢) الدورات والبرامج التدريبية :

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٥ الدورات والبرامج التدريبية التالية:

■ دورة تدريبية حول تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بالديون المتعثرة وإعادة جدولة ديون البنوك وهيكلتها

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية متخصصة في موضوع تعليمات البنك المركزي الأردني والمتعلقة بالديون المتعثرة وإعادة جدولة ديون البنوك وهيكلتها، وذلك خلال الفترة ١٤-١٦ حزيران ٢٠١٥، حاضر فيها الاستاذ سالم الخزاعلة.

■ دورة حول تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية في مدينة الزرقاء

عقدت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية متخصصة في موضوع تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية الصادرة عن البنك المركزي الأردني وذلك في غرفة الصناعة في مدينة الزرقاء خلال الفترة ١٦-١٨ آذار ٢٠١٥.

وحاضر في الدورة، التي حضرها مصرفيون وممثلون للقطاع التجاري والصناعي، الاستاذ سالم الخزاعلة، تناول فيها أهمية التعليمات التي أصدرها البنك المركزي وأبرزها تعزيز قيم التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية وتمتع الخدمات والمنتجات المصرفية بخصائص وشروط واضحة ومفهومة تمكن عملاء البنوك من فهم خصائص وفوائد ومخاطر وتكلفة المنتجات المقدمة لهم

■ برنامجاً تدريبياً بعنوان "البرنامج الأمني الشامل لموظفي البنوك"

عقدت جمعية البنوك في الأردن برنامجا تدريبياً متخصصا بعنوان "البرنامج الأمني الشامل لموظفي البنوك، خلال الفترة ٧-٩ حزيران ٢٠١٥ في مبنى جمعية البنوك، حاضر فيه الأستاذ حسام العبد مستشار جمعية البنوك في الأردن لمكافحة الجرائم المالية والمصرفية.

ويأتي عقد هذا البرنامج التدريبي المتخصص في ظل اهتمام البنوك والمؤسسات المالية بتحسين مستوى الأمن المصرفي لديها وتحصينها ضد محاولات ارتكاب الجرائم المالية فيها، حيث تعاظم هذا الاهتمام في ظل التطورات التكنولوجية التي ساهمت في توفير أدوات جديدة وبكلفة منخفضة نسبيا لتسهيل ارتكاب هذه الجرائم ضد البنوك.

ويهدف البرنامج إلى التركيز على المحاور المختلفة للأمن المصرفي والجرائم المالية وعمليات الاحتيال التي تستهدف القطاع المصرفي بهدف الإحاطة بهذه التحديات إلى جانب اطلاع المعنيين على المستجد في مجال مكافحتها.

واشتمل البرنامج على موضوعات إدارة مخاطر الاحتيال في البنوك، وعمليات الاحتيال على عملاء البنوك من كبار السن، واحتيال وقرصنة خدمات الانترنت المصرفية، واحتيال الصراف الألي وأجهزة نقاط البيع، والكشف عن تزييف وتزوير الأوراق النقدية، واحتيال وتزوير الشيكات والجوازات ووثائق إثبات الشخصية والمستندات المصرفية والرسمية، واحتيال تغيير رقم الحساب المصرفي للموردين والفواتير المزورة، وسرقة عملاء البنوك.

■ دورة حول تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية

عقدت جمعية البنوك في الأردن دورة بعنوان لتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني المتعلقة بالتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، حاضر فيها وزير الصناعة والتجارة الأسبق والخبير المصرفي سالم الخزاعلة بمشاركة عدد من العاملين في البنوك في المملكة.

واشتملت الدورة على موضوعات الاحكام والجوانب القانونية والتنظيمية والاجرائية الواردة في قانون البنك المركزي الأردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ وتعديلاته وقانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته والمتعلقة بعمليات البنوك المرتبطة بالتعامل والتعاقد مع العملاء والعلاقة معهم.

واستعرض المحاضر في الدورة ووضح الجوانب الاجرائية والعملية والقانونية المنصوص عليها في التعليمات، والأوامر والتعاميم والمذكرات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والمرتبطة بالتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية والتي يجب على البنك وموظفيه مراعاتها قبل إجراء أي من العمليات المصرفية ومنح الائتمان المصرفي وتوقيع العقود المصرفية وتجديدها وتنفيذها وإنهائها في عدد من المجالات.

وشملت هذه المجالات شفافية وأصول وشروط محفظة التجزئة المتعلقة، والواجبات الملقاة على البنك بعد توقيع العقد من العميل، وواجبات البنك في حال كون الائتمان الممنوح بموجب بطاقة ائتمان والعمولات والرسوم، والحسابات الجامدة، والمعلومات والوثائق التي يجب على البنك تزويد العميل منها وطريقة التوثيق، والمتطلبات الرقابية التي على البنك الالتزام بها تجاه البنك المركزي بخصوص تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية. كما شملت بيان الآثار القانونية والعقدية والرقابية والالتزامات والواجبات الملقاة على عاتق البنوك وموظفيها والمخالفات والعقوبات المترتبة نتيجة مخالفتها، وتوضيح الوسائل والطرق التي يتم التعامل بها مع التعليمات والمذكرات والاوامر الصادرة عن البنك المركزي.

وهدفت الدورة تعميق معرفة المشاركين بالتعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني والمتعلقة بتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم ٢٠١٢/٦٦ وتعديلاتها بالجوانب العملية والاجرائية والقانونية المتعلقة بها وخصوصا ما يرتبط بالعمليات المصرفية ومنح الائتمان المصرفي والعقود المصرفية واخذ الضمانات اللازمة والاثار المرتبطة بذلك بما يحمي حقوق البنوك. وكذلك تعميق معرفة المشاركين بالآثار والنتائج والمخاطر المترتبة على مخالفة التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي المتعلقة بالتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، ورفع كفاية العاملين في العمليات المصرفية ومنح الائتمان وادارة العقود البنكية من نواحي كيفية التعامل مع التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي، وتحفيز المشاركين على اكتشاف وتحديد النقاط التي يجب مراعاتها في العقود المصرفية المختلفة وبناء قاعدة من النقاط المرجعية التي على البنك مراجعتها بشكل دوري والمرتبطة بالتعليمات والمذكرات والاوامر الصادرة عن البنك المركزي، وتعميق معرفة المشاركين بكيفية صياغة الشروط الخاصة في العقود المصرفية والتي تراعي التعليمات والمذكرات والاوامر الصادرة عن البنك المركزي، إلى جانب توفير القدرة والمعرفة اللازمة للعاملين في مجال ائتمان الشركات على تقييم موقف البنك في ضوء المتطلبات الواردة في التعليمات والمذكرات والاوامر الصادرة عن البنك المركزي.

■ دورة تدريبية حول مهارات التفاوض في تحصيل ومعالجة الديون المتعثرة

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان "مهارات التفاوض وتحصيل ومعالجة الديون المتعثرة" وذلك خلال الفترة ١٣-١٧ أيلول ٢٠١٥ في مقر الجمعية حاضر فيها الدكتور محمد عثمان، وشارك فيها العاملون في دوائر الائتمان للأفراد والشركات الكبيرة، والصغيرة والمتوسطة؛ ودوائر الرقابة والمراجعة على الائتمان؛ ودوائر التحصيل؛ ودوائر إدارة مخاطر الائتمان؛ وخدمة العملاء، والدوائر القانونية.

وهدفت الدورة لتزويد المشاركين بالمهارات الفنية اللازمة في مجال تحصيل الديون المتعثرة، وكيفية تشخيص الديون والقروض المتعثرة التي من الممكن أن تواجه مشاكل أو الحسابات التي تحتاج إلى صيانة، ووضع الحلول والمعالجات المناسبة أمام كل حالة على حدة. كما هدفت إلى زيادة كفاءة المحصل في تحصيل الديون من خلال استخدامه لأساليب وتقنيات تمكنه من الوصول إلى التسوية الملائمة وتحصيل الدين، والربط بين مهارات المفاوض الجيد وقدرته على تحصيل القروض المتعثرة بكفاءة وفاعلية، وكيفية إعداد خطة مسبقة تساعد على زيادة كفاءة تحصيل الديون التي تعاني من مشاكل.

وزود المحاضر المشاركين بمهارات تتعلق بفهم العوامل التي تعزز نجاح وكفاءة المفاوض في تحصيل الديون المتعثرة، وتزويد المشاركين بالطرق الضرورية للحد من ظاهرة تعثر الدين، سواء أكانت من خلال المتابعة والرقابة على الدين قبل تعثره أم الحصول على إشارات الإنذار المبكر للتعثر، وكذلك تزويد المشاركين بأساليب وطرق معالجة الديون المتعثرة، وإكسابهم المهارات اللازمة في مجال احتساب مخصص الديون غير العاملة.

واشتملت الدورة التدريبية على موضوعات حول دور التفاوض في تحصيل الديون المتعثرة، ومفهوم التفاوض، وأنواع وأشكال التفاوض، والقدرة على تحصيل الديون المتعثرة من خلال التخطيط لعملية التفاوض، والتخطيط الناجح والسليم للمفاوضات، والإعداد للمفاوضات كأداة مهمة في تحصيل الديون المتعثرة، والعوامل التي تعزز من النجاح في التفاوض لتحصيل الديون المتعثرة، وأساليب التفاوض على اختلاف أنواعها لتحصيل الديون المتعثرة، والمهارات الرئيسية الواجب توافرها في المفاوض الناجح لتحصيل الديون المتعثرة.

كما اشتملت على موضوعات عديدة ابرزها الديون والقروض المتعثرة، والمفاهيم المرتبطة بالقروض المتعثرة؛ والرقابة والمتابعة والمراجعة؛ وتصنيف الديون والقروض المتعثرة؛ وطرق وأشكال معالجة وتسوية القروض المتعثرة؛ واحتساب مخصص الديون غير العاملة؛ وتعليق الفوائد والعمولات.

■ دورة حول تعليمات المركزي بخصوص الحوالات المالية المحلية والخارجية

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان "التعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني في مجال الحوالات المالية المحلية والخارجية وأعمال التحويل الإلكتروني للأموال للعملاء وبين البنوك وإدارة مخاطرها"، وذلك بتاريخ ١٦ كانون الأول ٢٠١٥ في مقر الجمعية، وذلك بمشاركة المختصين في تنفيذ ومتابعة الحوالات المحلية والخارجية وإدارة العمليات الالكترونية ودوائر الامتثال والعاملين في التدقيق والمراجعة الداخلية وفي الدوائر القانونية في البنوك

وتضمنت الدورة التي حاضر فيها الاستاذ سالم الخزاعلة، استعراض الأحكام والجوانب القانونية والتنظيمية والإجرائية الواردة في قانون البنك المركزي الأردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته وقانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته والمتعلقة بالعمليات المصرفية ذات الصلة. كما تم إستعراض وشرح وتوضيح الجوانب الإجرائية والعملية والقانونية المنصوص عليها في التعليمات والأوامر والتعاميم والمذكرات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والمرتبطة بالحوالات المصرفية المحلية والخارجية وأعمال التحويل الالكتروني للأموال سواء كان متعلقاً بالعملاء أو بالعمليات المتبادلة بين البنوك والتي يجب على البنك وموظفية مراعاتها عند اجراء أي من هذه العمليات وخصوصاً جانب النظام الصادر عن البنك المركزي الأردني لتسهيل عمليات نقل الأموال بين المصارف العاملة (نظام التسويات الإجمالي الفوري RTGS)، واستعرضت الدورة أيضا رموز الغرض من التحويلات المالية (IBAN) واجراءات تطبيق رمز الغرض والتنفيذ الآلي المباشر، وتعليمات أعمال التحويل الالكتروني للأموال، وتعلميات ممارسة البنوك لأعمالها بوسائل الكترونية، ومبادىء ادارة مخاطر العمل المصرفي الالكتروني، وعمليات غسل الأموال ومكافحة الإرهاب والحالات المرتبطة بعمليات التحويل المصرفي والحوالات المالية بأنواعها الداخلية والخارجية والالكترونية والتوجيهات الرقابية في ضوء التعليمات الصادرة من البنك المركزي الأردني في هذا الشأن، وتعليمات خطة إستمرارية العمل.

كما تناولت الاثار القانونية والعقدية والرقابية والالتزامات والواجبات الملقاة على عاتق البنوك وموظفيها والمخالفات والعقوبات المترتبة نتيجة مخالفتها، إلى جانب توضيح الوسائل والطرق التي يتم التعامل بها مع التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي.

■ محاضرة تعريفية عن أهمية التحليل الفني

عقدت جمعية البنوك في الأردن محاضرة تعريفية بعنوان "أهمية التحليل الفني في الأسواق المالية"، وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٣ شباط ٢٠١٥ في مبنى الجمعية، بالتعاون مع أكاديمية مساكن للتدريب والاستشارات (Borsa Code)، وذلك بحضور العديد من المسؤولين في إدارات وحدات الاستثمار وإدارات المحافظ الاستثمارية وإدارات المخاطر في البنوك العاملة في الأدرن.

وقدم المحاضرة السيد مهند عريقات المحلل المعتمد في الأسواق المالية (CFTe) من أكاديمية مساكن للتدريب والاستشارات، استعرض خلالها أهمية التحليل الفني في إدارة المحافظ الاستثمارية المتعلقة بالأسهم والعملات والمعادن، لتحقيق الربح ودرء المخاطر. وقد تضمنت المحاضرة على مقدمة عن التحليل الفني، وتعريف التحليل الفني والركائز التي يستند عليها، إضافة لمدى شمولية وطواعية التحليل الفني، وتطبيقات عملية عن مستقبل حركة أسعار القطاع البنكي في الأردن.

■ محاضرة حول دور الحوكمة في مكافحة الفساد

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع مؤسسة الباتروس والمعهد الأميركي لمكافحة الفساد محاضرة بعنوان "الحوكمة المؤسسية: الطريق للنزاهة والشفافية" بهدف تمكين العاملين في الإدارة المتوسطة والعليا ومتخذي القرار من تنمية مهاراتهم ومعارفهم المتصلة بالوقاية من الفساد والاحتيال، الأمر الذي سيسهم بشكل كبير وفعال في نجاح المؤسسة التي يديرونها.

وتناولت المحاضرة التي قدمها مدير الاستشارات التقنية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعهد الأميركي لمكافحة الفساد AACI مايك مسعود يوم ١٨ أيار ٢٠١٥، في قاعة جمعية البنوك في الأردن، موضوعات أهمها تعريف الاحتيال والفساد، والتكلفة الاجتماعية والاقتصادية للفساد، ومدى وجود الفساد في المؤسسات ومن هو المسؤول عن الوقاية من الفساد والاحتيال، ودور أعضاء مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس والإدارة التنفيذية في الوقاية من واكتشاف الاحتيال والفساد. كما تضمنت كيفية الوقاية من الفساد في المؤسسات والتوعية من مخاطر الفساد والمهارات والمعرفة والكفاءة اللازمة لذلك.

وتم أثناء المحاضرة، التي حضرها ممثلون عن البنوك والشركات والمؤسسات الخاصة والعامة ووحدة مكافحة غسل الأموال، وهيئة مكافحة الفساد، ومركز الشفافية الأردني، التعريف بمخاطر الفساد كعدو، والثقافة الداخلية للمؤسسات ومنظومة القيم، وتناول نموذج للقيادة الإدارية الفعال للوقاية من الفساد، وأثر القوانين على الوقاية من الفساد.

■ لقاء في جمعية البنوك للتعريف في برنامج إسكاني

نظمت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ٢ آذار ٢٠١٥ وبالتعاون مع UN-Habitat لقاءً تعريفياً حول برنامج " Jordan Affordable Housing Programme " المقترح من قبل UN-Habitat بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة والإسكان. وانعقد اللقاء في مبنى الجمعية وحضره عدد من ممثلي البنوك العاملة في المملكة، حيث تم خلاله التعريف بفكرة البرنامج والمزايا التي يوفرها لتوفير المسكن المناسب بالسعر المناسب.

٣) الندوات والملتقيات والمنتديات:

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٥ الندوات والملتقيات والمنتديات التالية:

■ جمعية البنوك تنظم الملتقى الرابع للمسؤولية المجتمعية

نظمت جمعية البنوك في الأردن الملتقى الرابع للمسؤولية المجتمعية للبنوك تحت رعاية محافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز، وذلك يوم الأحد ٤ تشرين الأول ٢٠١٥ ، بمشاركة البنوك العاملة في المملكة. وتناول الملتقى أحدث المستجدات في المسؤولية المجتمعية، المحلية والدولية، المسؤولية المجتمعية للبنوك في الأردن، وتقارير المسؤولية المجتمعية وفقا للمعايير الدولية، وتجارب عدد من البنوك العاملة في المملكة من التجارية والإسلامية، وتجارب الشركاء الاستراتيجيين مع البنوك.

وقال الدكتور فريز أن مفهوم المسؤولية المجتمعية أصبح يشكل ثقافة ونهجا مؤسسيا للمنظمات والمؤسسات، وأحد مؤشرات التنمية المستدامة لديها، مؤكدا أن الجهاز المصرفي الأردني يقوم بعمل جيد على مستوى خدمة العملاء والمساهمة في عملية التنمية ونشر الوعي المصرفي والمالي. وأشاد فريز بالجهود التي تبذلها البنوك الأردنية للمساهمة في العديد من المبادرات الاجتماعية والإنسانية، خاصة في ظل التراجع في أداء الاقتصاد الوطني، منوهاً إلى المبادرة النوعية "تأسيس صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة للمنح الدراسية"، وداعياً البنوك في نفس الوقت إلى مضاعفة جهودها وبذل المزيد من الإنفاق على برامج ومبادرات المسؤولية المجتمعية، ولأن تكون المسؤولية جزءاً من إستراتيجية البنك لتنعكس على سمعته وعملياته المصرفية. وأكد فريز على الحاجة لتعزيز الجهود المبذولة في مجال المسؤولية المجتمعية، والتركيز على أولويات المرحلة استشعارا بالمسؤولية تجاه الاقتصاد الوطني الذي يعاني في ضوء الاضطرابات الإقليمية وتزايد الضغوط الناتجة عنها من فقر وبطالة، وصولا إلى الشراكة الحقيقية والأهداف المنشودة منها بكل نجاح. كما دعا فريز لضرورة أن تنصب الجهود

نحو وضع إطار عام للمسؤولية المجتمعية في المملكة تنضوي تحته جميع مؤسسات وشركات القطاعين العام والخاص لمأسسة العمل الاجتماعي وصولا إلى مزيد من التنسيق من أجل تحديد الأولويات والمبادرات ذات الأهمية، لضمان تحقيق أفضل النتائج.

بدوره، قال نائب رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن موسى شحادة إن الملتقى الرابع للمسؤولية المجتمعية للبنوك يأتي كمبادرة سنوية من جمعية البنوك في الأردن سعياً منها لإبراز ودعم وتعزيز أدوار المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في الأردن، ولتدارس انجازاتها وتوجهاتها في المسؤولية المجتمعية، وتبادل التجارب والخبرات، وبحث سبل تطوير وتفعيل هذه الأدوار. وأضاف أن مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات يقتضي أن تسعى إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية، إضافة إلى تحقيق مصالح الشركاء من مساهمين ومستهلكين وعاملين ودائنين وموردين، واحترام القيم والعادات المجتمعية وعكسها في مواثيق العمل الأخلاقية، والامتثال بالتشريعات التي تحكم عملها. وأكد شحادة في كلمته أن المسؤولية المجتمعية تتطلب من الشركات تجاوز مفاهيم التبرع والإحسان لتصل إلى مستويات أكثر شمولا تكفل لها المشاركة الفعالة في مختلف البرامج التنموية الوطنية. موضحاً أن ما يميز ممارسات المسؤولية المجتمعية هو الطبيعة الطوعية والاختيارية لها، حيث أن الشركات تمارسها بدافع ذاتي نابع من انتمائها ومواطنتها الصالحة ضمن إطار الالتزام الأدبي والمعنوي والأخلاقي لها تجاه المجتمع.

وأضاف شحادة أنه على الرغم من أن الشركات في الأردن قطعت شوطا كبيرا على طريق المسؤولية المجتمعية، إلا أن أدوارها في هذا المجال لازالت دون المستوى المأمول؛ داعيا في ظل الأعباء المتزايدة على الحكومة، أن يكون القطاع الخاص شريكاً للقطاع العام في دعم الأهداف الاجتماعية والتنموية. ولفت إلى ادوار المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في المملكة والتي تتمثل في الإفصاح عن نتائجها المالية وأعمالها السنوية، وتقديم مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية وتبني آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا في هذا المجال، والامتثال بأعلى الدرجات بجميع المتطلبات التشريعية، ودعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، إلى جانب توظيف قوى بشرية بلغت ٢٠ ألف موظفاً وموظفة، وتدريب حوالي ٤٣ ألف في عام ٢٠١٤. وتطرق شحادة إلى أهم نشاطات البنوك في مجال المسؤولية المجتمعية خلال عام ٢٠١٤ والتي شملت المشاركة في مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية الذي أطلقه البنك المركزي بدعم قدره ٦ ملايين، والتبرع بأجهزة الحواسيب القديمة بعد إعادة تأهيلها من قبل مجموعة طلال أبو غزالة ليتم توزيعها على الجمعيات الخيرية ومراكز التنمية وغيرها في المناطق الأقل حظاً، إضافة للمساهمة السنوية في دعم وتمويل حملة البر والإحسان، وصندوق الحسين للإبداع والتفوق، وصندوق الأمان لرعاية الأيتام، والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية.

بدوره، قال مدير عام جمعية البنوك في ورقة عمل قدمها للمنتدى أن مجموع المبالغ التي أنفقتها البنوك العاملة في الأردن على مبادرات المسؤولية المجتمعية في العام ٢٠١٤ بلغ ٤٣,٢ مليون دينار، بزيادة نسبتها ٨٪ عن العام السابق ٢٠١٣ والتي بلغت ٤٠ مليون دينار. وأكد أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي تؤمن به البنوك هو مفهوم شامل يضم تحت مظلته القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية كافة في المملكة، موضحا أن البنوك تسهم في المسؤولية الاجتماعية من خلال شكلين هما: المبادرات المشتركة التي تقوم بها البنوك بشكل جماعي مثل إطلاق صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة، إضافة للمبادرات الفردية حيث تتميز البنوك في الأردن بنشاط واضح وكبير من حيث حجم وعدد المبادرات الفردية التي تقوم بها وفقاً لتوجهاتها الخاصة والتي تصب في مجالات متنوعة. كما بين قندح أن دعم المؤسسات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والوطنية استحوذ على نسبة ٢٧,٤٪ من إجمالي المبالغ التي تم إنفاقها على مبادرات المسؤولية المجتمعية من قبل البنوك في عام ٢٠١٤، فيما استحوذت المجالات البيئية والسياحية والتراثية والدينية على ١٥,٣٧٪، واستحوذ التعليم على نسبة ٤,٣٧٪، والمجالات الرياضية والصحية على نسبة ٣,٢٪، ومجالات التنمية والفقر على ١,٥٤٪، والمجالات الثقافية والفنية والمهنية على نسبة ١,٢٦٪، فضلاً عن توجيه مبالغ لمبادرات تركزت في مجالات أخرى لها علاقة بالطفل والمرأة والخدمات الاجتماعية والخيرية، وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها. كما أكد قندح أن الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية يعتبر عملا طوعياً من الشركات، حيث قد يأخذ الإفصاح شكل تقارير الاستدامة (Sustainability Report)، أو قد يتم تضمينها في التقارير المالية السنوية. وقال تعتبر الشفافية العالية التي تتمتع بها البنوك العاملة في الأردن من خلال الإفصاح والإعلان الدوري والدقيق عن نتائجها المالية وأعمالها السنوية هو في جوهر المسؤولية الاجتماعية لها، لأن هذا يساعد في الحكم على مدى التزام البنوك تجاه مختلف الجهات المستفيدة من مساهمين وعاملين وخزينة

ومجتمع محلي وغيرها. كما أشار إلى أن العديد من البنوك في المملكة قامت بالعمل على إعداد وإصدار تقرير الاستدامة وهو عبارة عن تقرير متخصص يبين أداء الشركة أو البنك في مجالات التنمية المستدامة ويغطي إنجازات البنك ضمن مختلف المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ويبين إسهامات البنك في تلك المجالات.

■ جمعية البنوك تنظم حلقة نقاشية حول إيجاد نوافذ تمويلية لمشروعات الطاقة المتجددة وكفاءتها

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة في وزارة الطاقة والثروة المعدنية حلقة نقاشية حول إيجاد نوافذ تمويلية متنوعة لمشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في مقر الجمعية، وذلك يوم ١٩ آب ٢٠١٥، بحضور عدد كبير من ممثلي البنوك.

وهدفت الحلقة النقاشية، إلى تعريف البنوك بأهداف الصندوق والخطة الاستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، إلى جانب التعرف على المنتجات الحالية للبنوك والمنتجات المنوي طرحها قريباً، والأفكار المبتكرة لمنتجات جديدة في هذا المجال، بالإضافة إلى الأموال المخصصة لغايات الإقراض لمشروعات الطاقة المتجددة المتوفرة لدى البنوك والمقدمة من البنك المركزي الأردني أو المؤسسات الدولية.

وافتتح الحلقة النقاشية مدير عام جمعية البنوك والذي أكد على أن أهمية موضوع الحلقة يأتي كون قطاع الطاقة في الأردن مهم ويعد مكون أساسي في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقال إن فاتورة الطاقة تشكل تحديا للأردن وفرصة في الوقت نفسه، حيث أن ارتفاع فاتورة الطاقة أدى إلى قيام الحكومة بوضع إستراتيجية لتنويع مصادر الطاقة، والبحث عن مصادر طاقة متجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية. وأكد أن القطاع المصرفي مهتم بقطاع الطاقة من ثلاث نواحي أولها أن البنوك تدخل في مشروعات الطاقة المتجددة الكبرى من شركات ومشروعات تعنى بإنتاج طاقة الرياح والطاقة الشمسية، حيث وفرت بعض البنوك عشرات الملايين من الدنانير لهذه الشركات، وهي مستعدة للتوسع في هذا المجال. كما قال بأن الناحية الثانية تتمثل في اهتمام البنوك بإنشاء شركة مملوكة من قبلها لتوليد الطاقة الكهربائية بالاعتماد على الطاقة الشمسية، وأجرت دراسات الجدوى الاقتصادية التي أكدت الجدوى من إنشاء المحطة ولكن البنوك واجهة مشكلة اختيار الموقع المناسب لإنشاء المحطة، بالإضافة إلى محدودية الطاقة الاستيعابية للشبكة الكهربائية الحالية. معرباً عن أمله أن يتم التعامل مع هاتين المعضلتين بأسرع وقت لتتمكن البنوك من المضي في مشروع إنشاء الشركة، أما من الناحية الثالثة من اهتمام البنوك فتتمثل في تمويل الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب بإنشاء شركات للاستفادة من السخانات الشمسية.

وأوضح قندح أن البنك المركزي اصدر تعليمات منح سلف متوسطة الأجل للبنوك المرخصة رقم ٢٠١١/٥٤ وتعديلاتها، كما يوفر البنك المركزي تمويل متوسط الأجل للبنوك المرخصة بهدف إعادة إقراض القطاعات ألاقتصادية، ومنها قطاع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ومشروعات توفير الطاقة ضمن تعليمات منح السلف متوسطة الأجل للبنوك المرخصة بالإضافة إلى شمول البنوك الإسلامية.

بدوره، قال مدير صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة في وزارة الطاقة والثروة المعدنية، رسمي حمزة، أن صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة يعد الذراع التنفيذي للوزارة، ويعمل ضمن خطة عمل معتمدة للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٨ ويستهدف العديد من القطاعات، المتمثلة في القطاع المنزلي والفنادق، والمباني الحكومية، وقطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة، إضافة إلى تقديم المساعدة في تنسيق ودعم مبادرة جلالة الملك في تدفئة المدارس وتزويدها بالطاقة الشمسية. وأضاف أن الصندوق بدأ بتنفيذ العديد من المشروعات التي تستهدف الفئات المدعومة بفاتورة الكهرباء في القطاع المنزلي في أنحاء المملكة كافة، وأن الصندوق تمكن وخلال فترة قصيرة من استقطاب انتباه واهتمام المانحين لتنفيذ مشروعات إستراتيجية بالتعاون وبالشراكة مع الصندوق. وأوضح أن المشروعات تمثلت في مبادرة نحو مجتمعات تساهم في ترشيد الطاقة، بالتعاون مع مؤسسة نهر الأردن والتي تم من خلالها تركيب ٢٥٠٠ سخان شمسي في مختلف محافظات المملكة، متوقعا أن يصل عدد السخانات الشمسية إلى ٥٠٠٠ سخان على مبدأ القرض الدوار من خلال الجمعيات المستفيدة.

ولفت حمزة إلى أن الصندوق بدأ في تنفيذ مشروع توزيع ٥١ ألف لمبة موفرة للطاقة في المناطق المتضررة من اللجوء السوري والمقدم من شركة ايكيا العالمية، كما ينفذ الصندوق حاليا مشروع تركيب أنظمة الخلايا الشمسية على أسطح المنازل وبقدرة ٦٠٠ إلى ٧٠٠ كيلواط

بالتعاون مع منظمة ميرسي كور والجمعيات المحلية وبطريقة القرض الدوار، مبينا انه تم طرح العطاء في ١٦ حزيران الماضي. وبين أن البرامج ومشروعات التمويل التي ينفذها الصندوق تتمثل في تطوير برامج وآليات مساعدة الفئات المستهدفة للحصول على التمويل اللازم لمشروعات الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة من البنوك والمؤسسات والبرامج المانحة المحلية منها والدولية. وقال حمزة إنه إضافة إلى دعم فوائد تمويل البنوك للمشروعات التي يطلقها الصندوق، وخاصة في مجال برامج ترشيد الطاقة، سيقوم الصندوق بإطلاق مشروع وطني شامل لتركيب أنظمة السخانات الشمسية للمنازل يشمل محافظات المملكة كافة، حيث يقوم الصندوق بالتعاون مع الجهات المعنية بإعداد وثائق العطاء ليتم تنفيذ المشروع بالتعاون مع العديد من المؤسسات التمويلية. وأضاف أن الصندوق سينفذ مشروع كبير لتركيب لمبات موفرة للطاقة LED للمنازل وبالتعاون والتنسيق مع شركات توزيع الكهرباء في مختلف مناطق المملكة، وذلك للمساهمة في ترشيد استهلاك الطاقة وتخفيض عبء الفاتورة الشهرية على المواطنين.

ولفت إلى أن صندوق تشجيع الطاقة المتجددة يقدم برامج تمويلية مختلفة من خلال نوافذ لدعم برامج متعددة وبالتعاون مع برامج ومشروعات دولية مانحة ومؤسسات محلية، تشمل شركات توزيع الكهرباء ومؤسسات التمويل الصغيرة ومؤسسات المجتمع المدني المحلية، إضافة إلى ضمان المخاطر أو الائتمان بالتنسيق مع النوافذ المالية المختلفة. وأكد أن الصندوق، وضمن البرامج ومشروعات التمويل التي ينفذها، يسهم في رعاية الأفكار الخلاقة والجديدة، إضافة إلى المشاركة في رأس مال شركات التكنولوجيا الجديدة التي تقدم قيمة إبداعية مضافة في مجال الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة، وتقديم المنح للمشروعات ذات العلاقة بأهداف الصندوق، وتكاليف التدقيق للطاقة وتكاليف دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية لمشروعات الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة والحملات العامة للتثقيف والتدريب ونشر الوعي المتعلق بقضايا الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة.

يشار إلى انه تم إنشاء صندوق ترشيد الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة، بمقتضى المادة ١٢ من قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة رقم ١٣لسنة ٢٠١٢، وإصدار نظام صندوق ترشيد الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٥ من القانون نفسه.

■ منتدى لإدارة المواهب للعام ٢٠١٥

نظمت شركة ThinkHR بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن المنتدى الأول لإدارة المواهب للعام ٢٠١٥ تحت عنوان "إدارة المواهب والتخطيط الوظيفي من النظري إلى التطبيق"، والذي انعقد في البحر الميت خلال الفترة ٥-٧ تشرين الثاني ٢٠١٥.

وتناول المنتدى كيفية تنفيذ الخطوات التطبيقية لإدارة المواهب من خلال كيفية اختيار واجتذاب المواهب ورسم الخطط التطويرية لها وطرق تقييم أداء الموظفين وتحديد إمكاناتهم، وأسس منح الترقية، والتعويض، بالإضافة إلى كيفية الاحتفاظ بالموظفين ذوي الأداء الأعلى وتطويرهم، وتنمية أقرانهم ذوي الأداء المتوسط. كما تناول المنتدى وسائل متابعة الموظفين ذوي الأداء الأعلى حتى يتمكنوا من المساهمة في تحقيق رسالة ورؤية المصرف على الوجه المطلوب، بالإضافة إلى كيفية التصرف بشكل حاسم مع الموظفين ذوي الأداء المنخفض.

د. نشاطات وأخبار أخرى

■ اللقاء السنوي لمحافظ البنك المركزي مع الأسرة المصرفية

عقدت جمعية البنوك اللقاء السنوي لمحافظ البنك المركزي مع الأسرة المصرفية في مبنى الجمعية، بحضور الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي ورؤساء مجالس الإدارة والرؤساء التنفيذيين والمدراء العامين للبنوك العاملة في الأردن. وقد اعلنت الجمعية خلال هذا الحفل عن اطلاقها لصندوق للمنح الدراسية يحمل اسم الشهيد البطل الطيار النقيب معاذ الكساسبة، وذلك تعبيراً عن التقدير العالي لدور الشهيد في الدفاع عن الوطن وعرفاناً لقواتنا المسلحة ولشعبنا الأردني الواعي والمسؤول.

من جانبه ثمن محافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز خلال كلمته في اللقاء مبادرة الجمعية والتي تأتي ضمن جهود القطاع المصرفي لتنمية المجتمع وتعبر بصدق عن اللحمة الوطنية، معرباً عن تقديره لجمعية البنوك في الأردن لدورها المتميز في الارتقاء بالعمل المصرفي في المملكة، وعن شكره لرئيس مجلس إدارة الجمعية باسم خليل السالم على جهوده الكبيرة خلال فترة توليه رئاسة مجلس إدارة الجمعية.

وفي سياق حديثه عن التطورات المصرفية والمالية والاقتصاد في المملكة خلال عام ٢٠١٤، بين فريز أن أداء مؤسسات الجهاز المصرفي في عام ٢٠١٤ كان جيداً على الرغم من الوضع السائد في الشرق الأوسط، مشيراً إلى أن إجمالي موجودات الجهاز المصرفي نمت بنسبة ٤,٩٪ لتصل إلى ٤٤,٤ مليار دينار، ونمت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك بنسبة ٥٪ لتصل إلى ١٩,٢ مليار دينار، مع تراجع نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات لتصل إلى ٦,٢٪ مقارنةً مع ٧٪ في عام ٢٠١٣، فيما شهدت ودائع العملاء نمواً يقدر بحوالي ٩,٧٪ لتصل إلى ٣٠,٣ مليار دينار، منها ٦,٢ مليار دينار بالعملات الأجنبية.

وبين فريز إلى أن الحكومة والقطاع الخاص استطاعا في السنوات الماضية إيجاد حالة فريدة من تشخيص التحديات وسبل مواجهتها، وذلك بالمكاشفة والمصارحة الأمر الذي كان له الأثر الكبير في تجاوز الاقتصاد الوطني للمصاعب التي فرضتها التطورات السلبية الإقليمية والعالمية، ومبيناً نجاح الاقتصاد الوطني باستعادة عافيته وتعزيز الثقة به كبيئة ملائمة للاستثمار ومحفزة للنمو الاقتصادي. كما أكد فريز تحسن مؤشرات الاقتصاد الوطني في ظل قرب انتهاء البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي، ما يؤشر على تحقيق أهداف البرنامج، حيث انخفض عجز المالية العامة في عام ٢٠١٤ إلى ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً مع ٨,٣٪ في العام السابق، وانحسرت خسائر شركة الكهرباء الوطنية إلى النصف تقريباً، وتحسن عجز الحساب الجاري نتيجة تحسن عائدات الدخل السياحي وحوالات العاملين، إضافة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي، الأمر الذي وصلت معه الاحتياطات الأجنبية الى مستويات مريحة تغطي ٧ أشهر من مستوردات المملكة من السلع والخدمات، وتوقع فريز أن تقوم الحكومة بوضع برنامج إصلاح وطني جديد بالتعاون مع صندوق النقد الدولي امتداداً للبرنامج الحالي.

وبين فريز أن السياسة النقدية تمكنت في السنوات القليلة الماضية من تحقيق أهدافها المتمثلة بالمحافظة على الاستقرار النقدي، وأن البنك المركزي قام بمراجعة الإطار التشغيلي للسياسة النقدية على مرحلتين، الأولى عام ٢٠١٢ لخلق أدوات لضخ السيولة في الاقتصاد استشعاراً بالحاجة لذلك في ضوء الضغوطات الاقتصادية التي واجهها الأردن في ذلك الوقت من تحمل أعباء تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين، وتسارع ارتفاع فاتورة المستوردات، والعجز الكبير في الموازنة والحساب الجاري، وما رافقه من شح في السيولة المتوفرة للإقراض للنشاطات الاقتصادية، تم خلالها ضخ ٢,٤ مليار دينار في السوق المصرفية لغايات تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية. أما في المرحلة الثانية التي بدء تنفيذها مؤخراً، فسيستمر الاستقرار النقدي كأحد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، ومساعدة البنوك في استخدام الموارد المالية المتاحة لديها، والانتقال بها من سيولة راكدة غير مستغلة في السوق المصرفية إلى سيولة تعمل على تحفيز النشاط الاقتصادي وتوجيهها إلى عمليات الإقراض وخصوصا للقطاع الخاص.

وقال فريز أن البنك المركزي، وبعد الاطمئنان على التطورات الإيجابية المستمرة لمختلف المؤشرات الاقتصادية، خفض أسعار الفائدة الرئيسة للسياسة النقدية مرتين في ٢٠١٣ ومرتين في ٢٠١٤ بواقع ١٢٥ نقطة أساس. مضيفاً أن استجابة البنوك لهذه الإجراءات لم تكن بالمستوى المأمول على صعيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة، وهو ما دفع لتطوير أدوات تساعد البنوك على تعزيز قدرتها على إدارة سيولتها بفاعلية وكفاءة، وبما يكفل تلبية احتياجاتها التشغيلية، وتوفير الاحتياجات التمويلية المتنامية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ويعطي هذا الإطار الجديد للسياسة النقدية المرونة الكافية للبنك المركزي في إدارة الأدوات النقدية وبما يحقق هدفه المتمثل بالمحافظة على الاستقرار النقدي.

وبين فريز أن السياسة النقدية شملت اعتماد سعر فائدة رئيس ليصبح السعر المرجعي لغايات إدارة السياسة النقدية يسمى سعر الفائدة الرئيس للبنك المركزي، والذي بموجبه سيتم تحديد أسعار فائدة أدوات السياسة النقدية الأخرى، ويمثل حالياً سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع والبالغ ٢,٧٥٪. وقال أن هذا الإجراء يهدف إلى إعطاء إشارات واضحة حول موقف السياسة النقدية وتوجهاتها إزاء التطورات النقدية والاقتصادية على الصعيدين المحلي والخارجي، وتعزيز المنافسة بين البنوك بالإضافة إلى تطوير أدوات إدارة السيولة بما يمكن البنوك من إدارة سيولتها بكفاءة وفعالية عالية. كما أشار فريز إلى أن قرار البنك المركزي الأخير في تخفيض أسعار الفائدة، ربع نقطة مئوية جاء استناداً إلى التطورات الإيجابية والمستمرة التي شهدها الاقتصاد الوطني من تسجيل مستويات مريحة من الاحتياطيات

من العملات الأجنبية، وتوقع استمرار تراجع عجز الحساب الجاري واستمرار تراجع معدلات التضخم، بهدف خلق بيئة ملائمة لحفز النمو الاقتصادي وصولا لتحقيق معدلات نمو مرغوبة وقابلة للاستمرار. مضيفاً بأن البنك المركزي سيستمر بمراقبة ومتابعة كافة التطورات والمستجدات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني على المستوى الداخلي والخارجي.

بدوره، قال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن باسم خليل السالم أن اللقاء مع محافظ البنك المركزي الأردني يأتي انطلاقاً من حرص جمعية البنوك في الأردن على جمع شمل الأسرة المصرفية، في لقاء يتم فيه تبادل وجهات النظر، وتدارس تطورات الاقتصاد الوطني، واستشراف مستجدات السياسة النقدية وتوجهاتها، ومناقشة أبرز القضايا والتحديات التي تواجه البنوك والاقتصاد بشكلٍ عام.

وثمن السالم الموقف المشرف للشعب الأردني الذي اصطف بثبات خلف القيادة الهاشمية في مواجهة قوى الإرهاب والتطرف التي ارتكبت جريمة هزت كيان الإنسانية جمعاء بحق الشهيد البطل معاذ الكساسبة الذي قضى دفاعاً عن الأردن شعباً ومنجزات وقيادة. وأضاف أن هذا الموقف المشرف لشعبنا الأردني يستوجب منا كبنوك تقديم ولو شيئاً بسيطاً مثل صندوق للمنح الدراسية يحمل اسم البطل معاذ لنعبر من خلاله عن عرفاننا لقواتنا المسلحة ولشعبنا الأردني الواعي والمسؤول.

كما أكد السالم خلال كلمته بأن العلاقة بين البنك المركزي والبنوك المرخصة طوال الفترة الماضية كانت خير مثال على التعاون المثمر والبناء لما فيه تحقيق المصالح الوطنية العليا، وأثمرت عن قطاع مصرفي أردني أكثر قوة ومتانة. وثمن النهج التشاركي للبنك المركزي الذي يتيح الفرصة للبنوك لإبداء وجهة نظرها في كل مشروعات الأنظمة والتعليمات والقوانين ذات العلاقة بالعمل المصرفي، مؤكدا التزام جميع البنوك التام بجميع الأنظمة والتعليمات النافذة.

■ انتخاب مجلس إدارة جديد لجمعية البنوك في الأردن

انتخبت الهيئة العامة لجمعية البنوك في الأردن يوم الأربعاء ٢٥ شباط بالتزكية مجلس إدارة جديد للدورة المقبلة وناقشت تقرير مجلس الإدارة وأقرت الحسابات الختامية لعام ٢٠١٤، والموازنة التقديرية والخطط المستقبلية للعام الحالي.

وأقرت الهيئة العامة مقترح رئيس مجلس إدارة الجمعية باسم خليل السالم تمديد دورة المجلس إلى ٤ سنوات بدلاً من ثلاث، وتفويض المجلس الجديد السير في الإجراءات التشريعية لتعديل النظام الداخلي للجمعية.

وانتخب المجلس الجديد مروان عوض الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي رئيساً لمجلس إدارة جمعية البنوك للسنوات الثلاثة المقبلة، وموسى عبد العزيز شحادة نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني نائباً لرئيس الجمعية.

وأعرب رئيس المجلس الجديد عن شكره لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية للدورة السابقة، مؤكداً أن جهود المجلس والأعضاء أثمرت عن اتخاذ قرارات مهمة في مرحلة استثنائية ساعدت في تجاوز التحديات بكل اقتدار. وكانت الهيئة العامة قد اختارت بالتزكية البنك العربي والإسكان والأهلي والأردن والقاهرة عمان والاتحاد وبنك المؤسسة المصرفية العربية، والبنك الإسلامي الأردني والكويت الوطني والبنك المركزي أعضاء بالمجلس.

هذا وقد أصبح السيد موسى شحادة – المدير العام والرئيس التنفيذي للبنك الاسلامي الاردني رئيساً لمجلس إدارة الجمعية إعتباراً من تاريخ ٢٠١٥/١٠/١١وذلك خلفاً للسيد مروان عوض والذي استقال من منصبه في البنك الاهلي الاردني.

■ مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن يقر الخطة التنفيذية للجمعية للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٧

أقر مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن في جلسته المنعقدة بتاريخ ١١ أيار ٢٠١٥ الخطة التنفيذية للجمعية للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٧.

وقد أشاد رئيس مجلس إدارة الجمعية مروان عوض بالجهود المبذولة من الجمعية لإعداد الخطة، مركزاً على أنها جاءت لتعكس توقعات وتطلعات البنوك الاعضاء وبما ينسجم مع الاهداف المحددة في نظام الجمعية والصادر بمقتضى المادة (٩٥) من قانون البنوك.

وبين عوض أن خطة الجمعية استهدفت ثلاثة محاور استراتيجية، الأول هو رعاية مصالح البنوك الأعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقاً لمنفعتهم المشتركة، وإبراز الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع المصرفي الأردني. والثاني استهدف تطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها وذلك من خلال تنمية وتطوير الموارد البشرية الحالية في القطاع المصرفي، وتعزيز التعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة

بالجهاز المصرفي من خلال المشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل. والثالث هدف لترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه وإتباع نظم وإجراءات موحدة لهذه الغاية، وذلك من خلال إعداد وإصدار التقارير والمنشورات الدورية للمساهمة في نشر الوعي المصرفي وتكوين ثقافة مصرفية واسعة، وإعداد بحوث ودراسات متخصصة وتفصيلية عن مواضيع وقضايا تهم الجهاز المصرفي وتساهم في تعزيز العمل المصرفي.

■ مجلس إدارة جمعية البنوك يلتقي مع سمو الأميرة بسمة بنت طلال

التقت سمو الأميرة بسمة بنت طلال مجلس إدارة جمعية البنوك والبنوك الأعضاء، بحضور عدد من رؤساء المجالس والإدارات العامة في البنوك.

وقدر رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مروان عوض عالياً مبادرة سموها لإنسانية وجهودها المباركة في خدمة الطبقات الفقيرة والمحتاجة في جميع أنحاء الوطن، وحرصها الدائم على التواصل مع البنوك العاملة في المملكة. وقال إن حملة البر والإحسان والتي أطلقتها سمو الأميرة بسمة منذ عام ١٩٩١، استطاعت أن تحافظ على استمراريتها وديمومتها لأكثر من عقدين من الزمن، وتمكنت الحملة من تحقيق نتائج ملموسة من حيث شموليتها ونطاق تغطيتها ومستوى الدعم المقدم للأسر، حتى أصبحت حملة البر والإحسان ركيزة مهمة وعنوانا للعمل الخيري الأردني. وأضاف أن الحملة تجاوزت مفاهيم العطاء الاستهلاكي إلى مفاهيم الدعم الانتاجي من خلال منهجيتها القويمة في تشجيع الأسر الفقيرة على بدء مشروعاتهم الخاصة التي توفر لهم الحياة الكريمة.

وبين عوض أن جمعية البنوك تؤكد على اعتزازها الكبير في البنوك الأعضاء الذين يجسدون مفهوم المسؤولية المجتمعية، إضافة للاعتزاز بالطريقة التي تقوم فيها البنوك بتقديم الدعم للحملة لأنه اتخذ طابعا مؤسسيا منتظما والذي ينبع من المواطنة الصالحة للبنوك ومن قناعتها الكاملة بأهمية دورها في خدمة المجتمع. وبين أن هذا الدعم يأتي في ظل الإيمان العميق لمؤسسات القطاع المصرفي بأهمية الحملة ونهجها الناجح في التصدي لمشكلة الفقر في الأردن بشكل خلاق ومستدام.

وقدم عوض الشكر لسمو الأميرة بسمة بنت طلال على تواصلها الدائم والمستمر مع القطاع المصرفي الأردني، فيما وجه رسالة شكر إلى جميع البنوك الأعضاء لدعمهم المستمر والمتواصل لحملة البر والإحسان.

■ جمعية البنوك تقدم ٥٢ منحة دراسية باسم صندوق الشهيد الكساسبة

وقعت جمعية البنوك في الأردن يوم الأربعاء ٢٧ أيار ٢٠١٥ اتفاقية منح دراسية ممولة من قبل البنوك الأعضاء مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال إطلاق صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة للمنح الدراسية. ووقع الاتفاقية عن جمعية البنوك رئيس مجلس إدارتها مروان عوض، وعن الوزارة أمينها العام الدكتور هاني الضمور، وذلك بحضور رؤساء مجالس الإدارات والرؤساء التنفيذيين والمدراء العامين في البنوك ومديري مديرات الوزارة.

ودعا مروان عوض رئيس مجلس إدارة الجمعية في كلمته التي ألقاها بهذه المناسبة الحضور للوقوف دقيقة صمت وفاءً لذكرى شهيد الوطن والواجب البطل الطيار معاذ الكساسبة، واستذكاراً لتضحيته العظيمة في سبيل دينه وأمته ووطنه.

كما قال عوض بأن لجلالة الملك عبد الله الثاني أكبر الأثر في إرساء وتأكيد مفهوم المسؤولية المجتمعية في الأردن، حيث أن هم جلالته الدائم هو تحسين نوعية الحياة لكل مواطنٍ ومواطنة، ولا تزال الرؤى والمبادرات الملكية السامية تشكل القدوة الحسنة لمؤسساتنا الأردنية في القطاعين العام والخاص، مقتبساً مقولة جلالته "إن مسؤولية بناء الوطن وتحقيق التنمية الشاملة، هي ليست مهمة القائد وحده، بل هي واجب على كل فرد، وكل مواطن يتحمل جزءا من المسؤولية".

وأكد عوض تعاظم دور القطاع الخاص في الأردن وازدياد إسهاماته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ليصبح شريكاً فعالا للقطاع العام في قيادة التغيير وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين أوضاع المواطن والمجتمع والبيئة المحيطة، وصولاً إلى الوطن الأنموذج الذي نسعى إليه. وقال إن المسؤولية المجتمعية تبقى واجباً والتزاماً وطنياً يحتاج لتضافر الجهود والعمل بروح الفريق الواحد

لتعزيزها وضمان ديمومتها وصهرها في بوتقة قيمنا الوطنية النبيلة.

وفيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في الأردن، أكد عوض أنها باتت تشكل ثقافةً ونهجاً مؤسسياً يرتكز على الأداء المسؤول والمواطنة الصالحة وخدمة المجتمع، منوهاً أن البنوك العاملة في المملكة تؤمن بأن مسؤوليتها المجتمعية هي استثمار في الحاضر من أجل توفير مستقبل أفضل لجميع الأردنيين، وهو الأمر الذي يقع في جوهر التنمية المستدامة.

كما أكد عوض أنه انطلاقاً من دور المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في المملكة، وتعبيراً منها عن تقديرها الكبير لدور الشهيد البطل الطيار معاذ الكساسبة، وتخليداً لذكراه العطرة، وعرفاناً لقواتنا المسلحة ولشعبنا الأردني الواعي والمسؤول، تعلن جمعية البنوك في الأردن وباسم كافة البنوك الأعضاء عن تأسيس صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة للمنح الدراسية. مشيراً إلى ان هذه المبادرة الجديدة تضاف إلى مبادرات كثيرة سابقة للبنوك في مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية.

وبين عوض أن الصندوق يهدف إلى تقديم ٥٢ منحة دراسية ولمرة واحدة وبواقع منحة واحدة لكل لواء في المملكة لمستوى درجة البكالوريوس ولتخصصات محددة، وتغطي فترة الدراسة لخريجي الثانوية العامة (التوجيهي) للعام الدراسي الحالي ٢٠١٥/٢٠١٦ من الطلبة المتفوقين غير المقتدرين في مختلف ألوية المملكة، لتمكينهم من استكمال دراستهم الجامعية في مختلف الجامعات الرسمية، وذلك وتعزيزاً لمبدأ تكافؤ الفرص بين الطلبة الأردنيين في محافظات المملكة كافة.

كما أكد حرص البنوك في هذه المبادرة على أن تكون شفافة وعادلة لتصل إلى فئات الطلبة التي تستحقها وذلك من خلال وضع شروط ومعايير تنافسية دقيقة وشفافة بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، معرباً عن أمله أن تكون في هذه المبادرة القدوة الحسنة وأن يعقبها العديد من المبادرات المشابهة من قبل القطاعات الاقتصادية الأخرى في المملكة.

من جانبه، قال أمين عام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إن الاتفاقية تمثل أنموذجا في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، داعيا جميع مؤسسات القطاع الخاص للتعاون واقتفاء اثر البنوك في هذه المبادرة. وأضاف الضمور أن إطلاق اسم الشهيد الكساسبة على المنح يعكس الوعي الحقيقي للمجتمع والمؤسسات العاملة فيها، لاسيما وإنها تأتي بالتزامن مع احتفالات الأردنيين بالعيد التاسع والستين لاستقلال المملكة، الأمر الذي يبعث في الروح الطموح ويجدد الأمل.

بدوره، بين مدير عام جمعية البنوك أنه بموجب الاتفاقية سيتم تشكيل لجنة برئاسة أمين عام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومدير عام جمعية البنوك، ومدير البعثات ورئيس قسم المنح الداخلية في الوزارة، لدراسة القضايا التي تبرز خلال تنفيذ الاتفاقية والمتعلقة بالمنح واتخاذ القرارات بشأنها. كما أوضح أن التخصصات التي تشملها المنح الدراسية هي إدارة الأعمال والمحاسبة والاقتصاد بكافة تفرعاته والعلوم المالية والمصرفية والتمويل بكافة تفرعاته. أما فيما يتعلق بالشروط فستكون المنح متاحة للطلبة الأردنيين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة بمعدل لا يقل عن ٨٠ بالمئة في الدورة الصيفية المقبلة والمقبولين على النظام العادي بإحدى الجامعات الأردنية الرسمية وضمن شروط سيعلن عنها بالتفصيل على الموقع الالكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كما سيتم الإعلان عن آلية تقديم الطلبات في مختلف وسائل الإعلام.

ورداً على سؤال، قال أمين عام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إن مجموع المنح التي يتم تقديها سنويا يصل ٤٠ ألف منحة، يقدم القطاع الخاص جزءا منها.

وقال عوض ردا على أسئلة الصحفيين إن البنوك تقدم عددا كبيرا من المنح الدراسية سنوياً، لكن على مستوى كل بنك وضمن جهود البنوك في مجال المسؤولية المجتمعية، لكن منح صندوق الشهيد الكساسبة هو الجهد الجماعي الأول والمشترك بين البنوك جميعها. ولفت إلى أن البنوك تخصص سنويا نحو ٨٪ من مجمل أرباحها لنشاطات المسؤولية الاجتماعية، ولدعم العديد من الصناديق التي تقدم منح سنوية للطلاب غير المقتدرين مادياً.

جمعية البنوك توقع مذكرة تفاهم مع المعهد القضائي الأردني

وقعت جمعية البنوك في الأردن والمعهد القضائي الأردني مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التدريب وعقد ورش العمل لتهيئة قضاة مؤهلين ومدربين ورفع كفاءتهم في القضايا المتعلقة بالعمل المصرفي من الناحية الفنية المصرفية، والتي من شانها أن تسرع البت في هذه القضايا.

ووقع المذكرة عن الجمعية رئيس مجلس الإدارة مروان عوض وعن المعهد القضائي الدكتور بسام التلهوني رئيس مجلس إدارة المعهد.

وبموجب المذكرة التي تستمر لمدة ثلاث سنوات، توفر جمعية البنوك مدربين وخبراء متخصصين محليين ودوليين في مجال العمل المصرفي، بينما يستضيف المعهد القضائي الأردني وينظم البرامج التدريبية وورش العمل التي تتعلق بالعمل المصرفي.

وقال التلهوني أن الهدف من مذكرة التفاهم هو الإحاطة بأهم المستجدات المتعلقة بالقضايا والمنازعات البنكية، وهي نموذج للتعاون بين المعهد القضائي الأردني ومؤسسات المجتمع المحلي، لاسيما المؤسسات المهمة وذات الأثر مثل جمعية البنوك. مؤكداً أن المذكرة التي تعد مبادرة لخدمة قطاع العدالة، تمثل خطوة أولى سيتم توسيعها لتشمل موظفي المحاكم، خصوصا دوائر التنفيذ التي يتقاطع عملها مع البنوك في المملكة.

بدوره قال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك مروان عوض أن توقيع المذكرة يعد بمثابة خطة تأسيسية وتمهيدية ضرورية للوصول إلى قضاء مصرفي متخصص في المملكة، لدوره في تسريع البت في القضايا المصرفية المنظورة أمام القضاء. وأكد عوض أن أهمية وجود قضاء مصرفي متخصص يسهم في الوصول إلى أحكام قضائية عادلة مبنية على معلومات واقعية، ويضمن فهم دقيق لطبيعة التعاملات المصرفية، مما يخدم القطاع المصرفي بشكل عام ويحقق العدالة.

وقال مدير عام جمعية البنوك في الأردن أن الاتفاقية تأتي ضمن الخطة التنفيذية الثلاثية لجمعية البنوك التي أقرها مجلس الادارة، ولاقت ترحيباً كبيراً من كافة الاطراف لما لها من دور في خدمة الاقتصاد الوطني. وأضاف أن بموجب المذكرة تلتزم جمعية البنوك في توفير مدربين وخبراء متخصصين محليين أو دوليين في مجال العمل المصرفي بالإضافة إلى توفير كافة الأمور الداعمة للعملية التدريبية.

وأكد مدير عام المعهد القضائي القاضي الدكتور ثائر العدوان أن المعهد خطا خطوات واسعة في مجال التدريب والتأهيل القضائي ضمن رؤية شمولية تهدف إلى إكساب القضاة المعارف والمهارات والخبرات اللازمة لدعم القضاء المتخصص، واستعرض انجازات المعهد في العام الحالي، مشيراً إلى تدريب حوالي ٦٠٠ قاض في موضوعات متعدد ضمن برنامج التدريب المستمر الذي يطبقه.

اتفاقيات بين ضريبة الدخل والبنوك لإجراء فك وإيقاع الحجز الكترونيا

وقعت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في مقر جمعية البنوك في الأردن ٢٥ اتفاقية مع البنوك العاملة في المملكة بهدف تسهيل إجراءات فك وإيقاع الحجز على أموال وودائع الأشخاص والشركات التي يصدر بحقها قرارات حجز ضريبية. ووقع الاتفاقيات مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات إياد القضاة ورئيس مجلس إدارة جمعية البنوك مروان عوض، وممثلو البنوك العاملة في المملكة.

وأعرب القضاة عن شكره لجمعية البنوك على الجهود التي بذلتها لتسهيل توقيع هذه الاتفاقيات والتوصل إلى نظام مقبول من جميع الأطراف، ما يسهم في تسهيل وسرعة إجراء رفع الحجز والحجز على الأموال التي كانت تستغرق وقتا أطول في السابق. وقال إن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حوسبة إجراءاتها لمردودها المادي من ناحية، ولتسهيل وتبسيط الإجراءات من ناحية أخرى، لافتا إلى أن هذه الخطوة مع البنوك سيتبعها اتفاقيات أخرى لتحقيق الغرض ذاته.

بدوره، قال عوض أن الهدف الرئيسي لتوقيع هذه الاتفاقيات هو تيسير وتطوير الإجراءات المتعلقة بتثبيت إشارة الحجز ورفع الحجز على أموال وودائع الأشخاص والشركات من عملاء البنوك والذين يصدر بحقهم قرارات حجز من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، منوهاً إلى أن الآلية السابقة كانت تتضمن قيام دائرة الضريبة بإرسال كتب الحجز إلى البنوك، ومن ثم تقوم البنوك بإعادة أرشفة الكتب الواردة من الضريبة وإدخالها إلى أنظمتها البنكية، وإذا كان هناك حسابات للمكلفين يتم الحجز عليها ومن ثم إصدار شيكات لصالح دائرة ضريبة

الدخل والمبيعات. ولفت إلى أن هذه العملية تستغرق من موظف الضريبة من يوم إلى يومين في توزيع كتب الحجز على البنوك، كما تستغرق من البنوك وقت للقيام بأرشفة الكتب ومن ثم إعادة إدخالها للنظام البنكي، إضافة لما تتضمنه هذه العملية من إشكالات خاصة من حيث إمكانية ازدواجية الحجز في حال كان للعميل المراد الحجز عليه حساب في أكثر من بنك. وأكد أن الآلية الجديدة تتضمن أتمتة عملية الحجز وفك الحجز فتنطوي على العديد من والمزايا المنافع، أبرزها توفير الوقت والجهد والتكلفة على موظفي دائرة الضريبة وموظفي البنوك، وتقليل التكاليف الورقية وتكاليف البريد والمراسلات، إضافة للتخلص من إشكالية ازدواج الحجز من قبل عدة بنوك في حال كان للعميل حساب في أكثر من بنك. كما لفت عوض أن التنفيذ الالكتروني لعمليات الحجز وفك الحجز ينسجم ويعزز من توجهات المملكة لتطبيق الحكومة الالكترونية.

وقال مدير عام الجمعية أن توقيع الاتفاقيات جاء استناداً لنص المادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٤ التي اعطت الحق لدائرة ضريبة الدخل مطالبة المكلف، في حال لم يتم دفع الضريبة أو المبالغ المستحقة للدائرة خلال المدة المنصوص عليها في هذا القانون، بدفعها خلال ٣٠ يوما من تاريخ التبليغ، وإذا تخلف عن الدفع يتم تحصيلها وفقا لأحكام قانون تحصيل الأموال الأميرية. وأضاف أن هذه الاتفاقيات تعد الأولى من نوعها التي توقعها الجمعية مع الجهات الحكومية في إطار برامج الحكومة الإلكترونية، مع توقعه أن يتبعها اتفاقيات أخرى مع دائرة مراقبة الشركات والمؤسسة العامة للضمان الإجتماعي. كما بين أن العمل على إعداد وصياغة هذه الاتفاقيات استغرق نحو سنة لتغطي الجوانب الفنية والقانونية المتعلقة بعمليات فك الحجز والحجز.

وبموجب الاتفاقيات يصبح بإمكان دائرة ضريبة الدخل والمبيعات إيقاع الحجز أو رفع الحجز إلكترونيا على الأرصدة المالية للمكلفين من الأشخاص والشركات الذين صدر بحقهم قرارات حجز على أموالهم المنقولة وغير المنقولة من قبل دائرة الضريبة بالتعاون مع إدارات البنوك العاملة في الأردن كافة. وتأتي الاتفاقيات بهدف تفعيل برنامج الربط الالكتروني بين دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ومؤسسات القطاع الخاص وتوثيق التعاون بينها.

ونصت الاتفاقيات على أن تقوم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بتزويد وتمكين البنوك العاملة في المملكة كافة بنظام الكتروني مخصص لاستخدامات البنوك يسمى "نظام الحجز الالكتروني" على حسابات وودائع العملاء والأسهم المملوكة للمحجوز عليه وغير مودعة لدى مركز إيداع الأوراق المالية من خلال الاسم للأشخاص الطبيعيين "الأردنيين" والشركات، بالإضافة للرقم الوطني للأشخاص الطبيعيين الأردنيين والرقم الوطني للمنشآت ومن خلال الاسم والجنسية ورقم جواز السفر ساري المفعول أو رقم الوثيقة لغير الأردنيين، وذلك بهدف تمكين البنوك الأردنية من إدخال طلبات وضع و/أو رفع إشارة الحجز الكترونياً وفقاً لقرارات الحجز أو رفعها الصادرة عن دائرة الضريبة حسب الأصول.

كما نصت الاتفاقيات على أن تقوم البنوك بتنفيذ طلب دائرة الضريبة بوضع إشارة الحجز أو رفعها على أموال وودائع العميل الموجودة لديه بمقدار المبلغ المطلوب والمترتب على العميل لدائرة الضريبة وإعلام الضريبة بما تم من إجراء وفي حال عدم وجود حساب لدى البنوك أو لعدم كفاية الرصيد إعلام الضريبة بذلك.

من جانبها، تقوم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وخلال خمسة أيام عمل من تاريخ رد البنك بوضع إشارة الحجز، بالطلب من البنوك إصدار وتحرير شيك للضريبة بقيمة المبلغ المحجوز باسم مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بالإضافة لوظيفته من حساب العميل الذي تم الطلب بالحجز عليه. كما تم الاتفاق على أن يقوم كل طرف بتسمية ضباط ارتباط وذلك لاستقبال أية ملاحظات قد تظهر على النظام وتقديم المساعدة الممكنة لتسهيل إجراءات العمل ومتابعة الطلبات التي تم تقديمها من خلال النظام ومعالجة أية أخطاء قد تطرأ على النظام.

وتتولى دائرة الضريبة بموجب الإجراءات، صرف الأرقام السرية أو إلغائها للمستخدمين للنظام من البنوك العاملة في الأردن بموجب المخاطبات الرسمية بين الطرفين وعن طريق ضباط الارتباط. كما ستقوم دائرة الضريبة بموجب هذه الاتفاقيات بتدريب موظفي البنوك على كيفية وضع ورفع إشارة الحجز على النظام المخصص لذلك، وستقوم دائرة الضريبة بمنح صلاحية استخراج التقارير اللازمة لجميع

حركات وضع ورفع إشارة الحجز على العملاء لدى البنوك، على أن يقتصر عمل مستخدمي النظام على وضع أو رفع إشارة الحجز وفقاً لقرارات الحجز الصادرة عن دائرة الضريبة.

توقيع مذكرة تفاهم بين مجموعة طلال أبو غزالة وجمعية البنوك في الأردن

بمبادرة من جمعية البنوك في الأردن وقعت مجموعة طلال أبو غزالة وجمعية البنوك مذكرة تفاهم لتعاون الجانبين في إعادة تهيئة وتأهيل الحواسيب وتوزيعها في المناطق الأقل حظا الذي تنفذه المجموعة. وتهدف المذكرة للاستفادة من الأجهزة الفائضة عن حاجة البنوك، بحيث تقوم مجموعة طلال أبو غزاله بتقديم خدمة جمع الحواسيب القديمة والتالفة وإعادة تأهيلها لجعلها صالحة للاستخدام ليتم توزيعها على الجمعيات الخيرية ومراكز التنمية في المناطق الاقل حظا بالتنسيق مع البنوك الأعضاء في الجمعية. ووقع المذكرة عن الجمعية الدكتور عدلي قندح المدير العام، وعن مجموعة طلال أبو غزالة صلاح أبو عصبة رئيس مجلس المدراء التنفيذيين في المجموعة.

وقال قندح أن المذكرة تأتي انطلاقا من باب المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في المملكة؛ حيث ستقوم بموجبها بالمساهمة والتبرع بأجهزة الحواسيب القديمة الموجودة لديها، لتقوم مجموعة طلال أبو غزاله بإعادة تهيئة الحواسيب لجعلها صالحة للاستخدام ومن ثم توزيعها على الجهات الخيرية ومراكز التنمية في المناطق الأقل حظا في المملكة. وأضاف أنه من المتوقع ان تحقق المبادرة نتائج طيبة على الصعيد الوطني وأن تسهم في تقليص نسبة الأمية الرقمية وان تزيد من عدد المواطنين الذين يمتلكون أجهزة حاسوب، خصوصا وان نسبة الأسر الأردنية الذين يمتلكون حاسوب شخصي لا تتعدى ٣٦٪ وفقاً للأرقام الرسمية.

بدوره، قال أبو عصبة إن المبادرة تأتي لضرورة تغيير ثقافة المجتمع فيما يخص تقنية المعلومات واستخداماتها والتحول نحو مجتمعات المعرفة، مشيرا الى ان المجموعة أنشأت لغاية الآن حوالي ستين مركزا من مراكز طلال أبو غزاله للمعرفة في مناطق المملكة المختلفة. ولفت إلى أن المرحلة الاولى من المشروع كانت خلال عام ٢٠١٠ حيث تم خلالها إعادة تهيئة وتوزيع ١٥٠٠ جهاز حاسوب على جهات عديدة شملت مدارس وجمعيات اهلية.

إطلاق مبادئ عمان لتسوية الديون خارج المحاكم

أطلقت جمعية البنوك في الأردن وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) مبادئ عمان لتسوية الديون خارج المحاكم، وذلك خلال حفل الاطلاق الذي عقد في الجمعية برعاية محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز وذلك بتاريخ ٢١ تشرين الأول ٢٠١٥.

وقد جاء إصدار هذه المبادئ بهدف مساعدة الشركات التي تواجه صعوبات مالية في الاستمرار بممارسة أنشطتها وتحسين أوضاعها، وهو ما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة، وقد حظيت هذه المبادئ بدعم وتأييد كبير من البنك المركزي الأردني للعمل بها، وتم إخراجها بطريقة تتوافق مع بيئة العمل في المملكة.

وقال الدكتور فريز إن تطبيق إجراءات التسوية للديون خارج المحاكم ستسهم في اختصار وقت استرداد الحقوق وتجاوز طول الإجراءات بين مراحل التقاضي والتنفيذ التي تستغرق وقتا طويلاً، معربا عن أمله بتجاوب البنوك في تفعيل هذه الأداة لمزاياها للطرفين الدائنين والمدينين.

من جانبة قال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن موسى شحادة أن مبادئ عمان لتسوية الديون خارج المحاكم ستقلل من التكلفة والوقت لتسوية الصعوبات المالية التي تواجه المدين وتزيد من معدلات الاسترداد للدائنين وتزيد ثقتهم بالقدرة على استرداد أموالهم، مما يحسن فرص الحصول على الائتمان ويشجع نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأضاف أن مشكلة القروض المتعثرة تعد من المشاكل الرئيسة التي تواجه البنوك في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتؤثر على مؤسسات القطاع المصرفي وباقي القطاعات الاقتصادية في الدولة. وبين أن البنوك تعالج موضوع الديون المتعثرة وإدارتها إما بتصفية القرض في حال عدم وجود مقومات لاستمرار المشروع، أو تسويته إذا تبين للبنك أن هناك مقومات حقيقية لاستمرار المشروع ومعالجة الخلل الذي يعاني منه. وأشاد شحادة بالجهود التي بذلتها مؤسسة التمويل

الدولية لإخراج مبادئ تسوية الديون خارج المحاكم حيز التنفيذ التي توافقت جميع الأطراف على أهميتها والتي جاءت لتشكل إطارا فعالا في تنظيم العلاقة بين الدائنين والمدينين وضمان تسويات عادلة دون اللجوء إلى المحاكم، أو اتخاذ إجراءات قانونية للتنفيذ القسري على أموالهم.

وأشار الممثل المقيم ورئيس بعثة مؤسسة التمويل الدولية في الأردن الدكتور أحمد عتيقة إلى أهمية وجود نظام فاعل للإعسار من أجل تعزيز بيئة عمل قوية تدفع عجلة النمو الاقتصادي. وأضاف أن أنظمة الإعسار تحمي الشركات القادرة على استمرار أعمالها وتواجه في الوقت نفسه مصاعب مالية، مشددا على محافظة أنظمة الإعسار على وظائف وقيمة رأس المال واستثماره مرة أخرى. وبين عتيقة أن تنفيذ هذه المبادرة يأتي كجزء من إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية في الأردن التي تهدف إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تحسين بيئة الأعمال والحد من الأعباء التنظيمية التي تحول دون ذلك، وزيادة إمكانية الحصول على التمويل، مبيناً أن تنفيذ هذا المشروع تم بدعم من الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية في سويسرا.

وقال مدير عام جمعية البنوك أن مبادئ عمان لتسوية الديون خارج المحاكم، وثيقة إبداعية جديدة تتضمن قواعد يمكن الاستناد إليها في تنظيم العلاقة بين الدائنين والمدينين، من خلال الوصول إلى تسويات مقبولة وعادلة، تمكن المدينين من تسديد ديونهم، دون أن يلجأ الدائنون إلى المحاكم. وأضاف أن التسويات خارج المحاكم تتيح الفرصة للمدينين الذين يواجهون صعوبات في تسديد ديونهم بالاستمرار في العمل، وتحفظ للعاملين وظائفهم وحقوقهم، وتخفف في الوقت ذاته العبء على المحاكم ودوائر التنفيذ فيها. كما أشار قندح إلى أن بعض البنوك العاملة في المملكة، وبالتعاون مع البنك المركزي الأردني، عملت على تسوية بعض ديونها خارج المحاكم، وسارت وفق آلية تسويات شبيهة بتلك التي تتضمنها وثيقة مبادئ عمان التي سيكون من السهل تطبيقها لأن الشكل الذي تصدر فيه يوفر مرجعية وإطاراً عملياً تحكمه قواعد استرشادية واضحة في معالجة الديون المتعثرة، ونظراً للإجماع على قبولها من البنوك والجمعية وغرف التجارة، ومباركتها من قبل البنك المركزي الأردني ومؤسسة التمويل الدولية.

ويذكر أنه من المتعارف عليه أن عمليات إعادة هيكلة الشركات المتعثرة خارج نطاق المحاكم تحقق عائدات أعلى للدائنين مقارنة بالإجراءات القضائية، حيث أنها تستغرق وقتاً أقل وتتطلب تكلفة أقل.

وتضمنت مبادئ عمان لتسوية الديون خارج المحاكم مجموعة مبادئ منها: أن التسوية منحة وليست حقا، وحسن النية والمحافظة على سرية المعلومات، والتزام المدينين، والإفصاح الكامل من قبل المدين خلال تجميد الوضع، وخطة إعادة الهيكلة، وتوافق العروض مع الحقوق المدنية.

وتأمل جمعية البنوك أن تمكن هذه المبادئ الشركات، القابلة للاستمرار بالرغم من مشاكلها المالية، من التوصل لاتفاق مع دائنيها خارج المحاكم بالعمل على خطة لإعادة هيكلة ديونها وأعمالها التجارية وتحسين أوضاعها.

■ رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك ومديرها العام يشاركان في مؤتمر اتحاد المصارف بالقاهرة

شاركت جمعية البنوك في الأردن بأعمال مؤتمر اتحاد المصارف العربية الذي التأم في القاهرة تحت عنوان: التمويل من أجل التنمية، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء المصري المهندس إبراهيم محلب ومشاركة ٧٠٠ شخصية عربية من وزراء المال ومحافظي بنوك مركزية وجمعيات مصرفية.

وشارك رئيس جمعية البنوك في الأردن مروان عوض في جلسة العمل التي تناولت الدور التمويلي للبنوك في دعم وبناء اقتصاد المستقبل، شاركه فيها رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري ومديرة المشروعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجموعة البنك الدولي، ورئيس مجلس إدارة ومدير عام المصرف العراقي للتجارة، والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي والقائم بأعمال رئيس مجلس إدارة مصرف أبو ظبي الإسلامي في مصر، ومدير عام المجموعة المهنية لبنوك المغرب.

وقال عوض في كلمته أن النظام المالي في أي دولة يتكون من شقين أساسيين هما الأسواق المالية والمؤسسات المالية، حيث يلعب النظام

المالي في أي اقتصاد دور الوسيط الذي يقوم بحشد وتجميع المدخرات من جهة، وتوفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات من جهة أخرى. وأكد أنه بدون النظام المالي ستبقى المدخرات الفردية مجتزأة ومتفرقة، ولن يجد الباحثين عن التمويل المصادر التمويلية الكافية والمناسبة لهم. وبين عوض خلال الجلسة التي حضرها والتي أنه فيما يتعلق بالشق الأول والمتمثل في الأسواق المالية للدول العربية لم تصل إلى مرحلة النضج الكافية. وأشار عوض إلى أن معظم الأسواق المالية العربية لازالت تتصف بانخفاض أو انعدام الكفاءة التسعيرية والتشغيلية وغياب صانعي السوق، والتحركات غير المتوقعة في الأسعار، فضلاً عن المخاطر الكبيرة التي تواجه المستثمرين في الأسواق المالية، وهذا ما أفقد أسواق المال العربية جاذبيتها للمستثمرين، وانعكس في انخفاض سيولتها، وأثر على قدرتها وكفاءتها في لعب دور الوساطة في الاقتصاد مقارنة مع الشق الثاني وهو المؤسسات المالية.

وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية، قال عوض أن البنوك تعد من أهم أنواع المؤسسات المالية في الدول العربية من حيث الحجم، حيث تقارب موجودات البنوك العربية حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي، بل وتتجاوز الناتج المحلي بكثير لدى العديد من الدول العربية، وقدرتها على جذب المدخرات، حيث تشكل الودائع لدى البنوك العربية حوالي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العربي، إلى جانب قدرتها على تمويل الاقتصاد حيث تشكل القروض المصرفية حوالي ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العربي. كما أكد عمق القطاع المصرفي العربي الذي يعد من أهم أركان النظام المالي، حيث أن الاقتصاد العربي بمجمله مرتكز على البنوك، وهذا يحملها عبئا ومسؤولية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية وتمويل الاستثمارات وخلق فرص العمل.

وحول الدور التمويلي للبنوك العربية، قال عوض إن البنوك من أهم مصادر تمويل الحكومات العربية وخاصة تلك التي تعاني من عجز في موازناتها، كما تقوم البنوك بتقديم مختلف أنواع التمويل للقطاع الخاص والذي يستحوذ على حوالي ثلاثة أرباع التمويل المصرفي في الدول العربية. وأكد أن القطاع المصرفي يتمتع بالعديد من المقومات والخصائص والتي تجعله محورا للتنمية في الدول العربية، حيث تمتلك البنوك العربية قواعد رأسمالية تتراوح بين ١١٪-١٢٪ من إجمالي موجوداتها، وتتمتع بنسب كفاية رأس مال مرتفعة تتجاوز ١٧٪، فضلاً عن ارتفاع نوعية الأصول لديها، إذ تعتبر نسبة الديون غير العاملة ضمن الحدود المقبولة وفي حدود ١٠٪، إضافة لتحقيق البنوك العربية لأداء جيد على مستوى الربحية والكفاءة والسيولة، وهو ما يعكس تمتع البنوك العربية بجاهزية كبيرة لمتابعة أدوارها في خدمة الاقتصادات العربية وتعزيز التنمية المستدامة.

وبين عوض أن آفاق الدور التمويلي للبنوك في دعم وبناء اقتصاد المستقبل يتوقف على العديد من العوامل، وفي مقدمتها العمل على تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي بما يساهم في تعزيز المستقبل السياسي للمنطقة، والذي يعد البنية الأساسية لاستقطاب الاستثمارات وتحفيز البيئة الاقتصادية العربية. إضافة لضرورة استكمال منظومة الإصلاحات المالية والاقتصادية في الدول العربية، والدفع باتجاه تنويع الاقتصاديات العربية وزيادة تكاملها وبما ينعكس في تحسين بيئة الأعمال العربية، والدفع باتجاه تحفيز وتشجيع القطاعات القائدة للنمو والمشاريع الكبرى والتي تنعكس إيجاباً على التنمية المستدامة، فضلاً عن التزام البنوك العربية بمتطلبات أجهزة الرقابة المحلية والمعايير والإرشادات الصادرة عن المؤسسات الدولية وفي مقدمتها لجنة بازل.

وتناولت محاور المؤتمر موضوعات تتعلق في تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية، ومواجهة التحديات والخيار الاقتصادي الاستراتيجي العربي، وتأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي، كما سيلقى المؤتمر الضوء على الإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها مصر، وتحفيز الاستثمار العربي لدعم أهدافها التنموية، وخصوصا تعزيز تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي توفر فرص عمل مستدامة ولها القدرة على التوسع والانتشار .

كما ناقشت جلسات المؤتمر استراتيجيات الشمول المالي ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وآليات تحفيز الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال إلى المنطقة العربية، وتعزيز وضبط المساعدات الإنمائية العربية، والإصلاحات الاقتصادية والتشريعية في مصر آفاق التنمية المستدامة.

من جهته قام مدير عام جمعية البنوك في الأردن بتقديم ورقة عمل خلال الجلسة الثانية من المؤتمر، أشار فيها إلى أن مفهوم الشمول

المالي أو التمويل الشامل هو تقديم الخدمات المالية بتكاليف معقولة إلى أجزاء واسعة من الشرائح السكانية المحرومة ومحدودي الدخل في المجتمع، لافتاً الى أن نصف عدد البالغين في العالم ٧٤٪ من الأردنيين البالغين ليس لديهم حسابات بنكية أو حسابات قروض. مضيفاً أن مفهوم الشمول المالي اكتسب أهميته في مطلع الألفية الثالثة ليصبح بمثابة هدف مشترك للكثير من الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية نظراً لدوره المهم في الحد من الفقر وتقليص درجة التفاوت في الدخل وزيادة النمو الاقتصادي.

وقال قندح أن المفهوم تطور ليشمل أربعة أبعاد، الأول هو سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، والثاني توفر مؤسسات سليمة تقودها قواعد تنظيمية ورقابية واعية، والثالث ضمان الاستدامة المالية والمؤسسية للمؤسسات المالية، وأخيراً تنافس مقدمي الخدمات نحو تقديم وإتاحة البدائل أمام العملاء. مبيناً أنه وفقاً للبنك الدولي، فإن المؤسسات المالية التي تصمم خدمات مالية تسمح للناس من ذوي الدخل المنخفض بالادخار ونقل الأموال تساعد في تمكين المواطنين وتخفيض مستوى الفقر.

كما أشار إلى أن تقرير التنمية المالية العالمية لعام ٢٠١٤ بعنوان الشمول المالي بين أن ما يزيد عن ٥٠ بلداً وضعت أخيراً أهدافا لتحسين الشمول المالي العالمي، حيث أعلن رئيس البنك الدولي في تشرين الأول ٢٠١٤ عن إطلاق مبادرة لتأمين إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية العالمية لجميع الراشدين في سن العمل بحلول العام ٢٠٢٠ بمساعدة الابتكارات التكنولوجية، مثل الحسابات المالية الإلكترونية والمحافظ الإلكترونية عبر أجهزة الاتصال النقالة، مع ضرورة تركيز الجهود على ذوي الدخل المنخفض، والنساء، والشباب، وسكان المناطق الريفية، وغيرهم من الفئات المعرضة للمخاطر.

كما أشار إلى أن التقرير ذكر بأن نصف عدد الراشدين في العالم أو ٢,٥ بليون شخص، لا يملكون حالياً حسابات لدى مؤسسة مالية رسمية بسبب غياب الطلب أو وجود حواجز مثل الكلفة، وطول مسافات السفر، والوثائق المطلوبة. أما في الاقتصادات النامية فإن ٣٥٪ من الشركات الصغيرة الحجم تواجه عقبة إمكانية الوصول إلى التمويل تشكل عقبة رئيسية أمام عملياتها. منوهاً إلى أن التحول نحو التوزيع الإلكتروني للفوائد الاجتماعية أو المساعدات الإنسانية أو دفع الرواتب يمكن أن يدفع الشمول المالي إلى الأمام وأن يساعد الفقراء في بناء المدخرات مع تحقيق التوفير في التكاليف والكفاءة والشفافية.

وأشار مدير الجمعية إلى أن الخدمات المالية بعيدة عن متناول العديد من الناس لأن إخفاق السوق والحكومات قد دفع كلفة الخدمات إلى مستويات عالية تمنعهم من الحصول عليها أو بسبب العراقيل التنظيمية والقانونية، مؤكداً على أهميه التغلب على عدة تحديات رئيسيه تتمثل في اعاده النظر للتوزيع الجغرافي للفروع البنكية والتي عادة تتركز في العواصم والمدن الرئيسية الأمر الذي يصعب على الافراد الحصول علي الخدمات المالية. كما أشار إلى أن ضعف الوعي المصرفي للأفراد يعد احد المعوقات الرئيسة لتطبيق الشمول المالي.

وبين أن البنك المركزي الأردني أطلق وبالتعاون مع وزاره التربية والتعليم وجمعية البنوك وجهات أخرى، مبادرة لتطبيق برنامج مالي تثقيفي لإدخال بعض المواد التعليمية عن الثقافة المالية في المناهج المدرسية من صفوف معينة لزيادة توعية الشباب بالقضايا المالية والمصرفية الاساسية.

كما أكد على ضرورة تنسيق الوثائق والمستندات المطلوبة من جانب الافراد لفتح الحسابات المصرفية والحصول على تمويل، موضحاً ان طلب عدد من البنوك كثيرا من المستندات التزاما بالمعايير الدولية مثل مكافحة غسل الأموال وقانون فاتكا الأميركي، يعرقل وتيرة تطبيق الشمول المالي.

■ مجلة البنوك تجري مقابلة مع المدير العام/ الرئيس التنفيذي لبنك الاستثمار العربي الأردني

قال المدير العام/ الرئيس التنفيذي لبنك الاستثمار العربي الأردني هاني القاضي في مقابلة مع مجلة البنوك أن البنك المركزي الأردني كان دوما أول من يشجع ويحث البنوك الأردنية على الاندماج وذلك لأهمية منافعه الاقتصادية لجميع الأطراف المعنية بعملية الاندماج. وأضاف أن المزايا التي حققها الاستثمار العربي من عملية الاندماج مع بنك HSBC تمثلت في ارتفاع إجمالي الموجودات إلى ١,٧٥ مليار دينار، ونمو ودائع العملاء والتأمينات إلى مليار وخمسون مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤، ونمو صافي محفظة التسهيلات الائتمانية من ٣٧٧

مليون دينار في عام ٢٠١٣ إلى حوالي ٧٠٠ مليون دينار، وكذا نمو محفظة الأوراق المالية إلى ٦١٠ ملايين دينار في نهاية عام ٢٠١٤.

وبين القاضي أن الاستحواذ على بنك HSBC ساهم في تحقيق عدد من المزايا الاستراتيجية أبرزها زيادة حصة البنك السوقية، وتعزيز القدرة على تقديم خدمات مصرفية أوسع خصوصا في مجال الأعمال المصرفية التجارية وزيادة قاعدة العملاء، إضافة لأن الاستحواذ على محفظة الشركات التي كانت تدار من قبل فروع HSBC في الأردن حفزت بنك الاستثمار العربي الأردني على تطوير منظومة الخدمات التي طالما تعودت هذه الشركات على الحصول عليها من قبل بنك له وجود عالمي. وأشار إلى أن البنك دعم سياسات وإجراءات عمل الدائرة التجارية للمحافظة على مستوى الخدمة والارتقاء بها من خلال منتجات موجهة لتمويل وتسهيل عمليات البيوت التجارية الكبرى، مما وسع من قاعدة البنوك المراسلة التي يتعامل معها، كما قام البنك باستحداث العديد من المنتجات نتيجة الاندماج مما أعطى عملاء البنك القدامى والجدد خيارات أوسع وأفضل مما كانوا معتادين عليه سابقاً.

وقال القاضي أن صفقة الاستحواذ تمت بموجب المادة ٨٢ من قانون البنوك التي نصت على أنه يجوز لأي بنك، بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني، أن يشتري جميع أو بعض موجودات بنك آخر وحقوقه أو مطلوباته والتزاماته بما في ذلك أي تسهيلات مصرفية منحها البنك لعملائه أو تعهدات أصدرها لصالح مستفيدين وجميع تأميناتها الشخصية والعينية وذلك دون حاجه للحصول على موافقة أي عميل أو كفيل أو راهن أو مستفيد أو أي شخص آخر ودون حاجة للتقيد بأي إجراءات تقييم أو خلافه قد ينص عليها أي تشريع آخر.

■ جمعية البنوك تنظم مجموعة من النشاطات والفعاليات المصرفية

نظمت جمعية البنوك في الأردن سلسلة من النشاطات بحضور مراقبوا الامتثال العاملين في البنوك تضمنت اجتماعات ودورات تدريبية وورش عمل تضمنت اجتماعا حول التوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعليمات المتعلقة بهم، حيث سيتم عرض ومناقشة ملاحظات البنوك حول تلك التوصيات والتعليمات تمهيداً لعرضها على البنك المركزي الأردني.

وكان البنك المركزي قد عمم التعليمات رقم (١) لسنة ٢٠١٤، تعليمات لتنفيذ الالتزامات الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ١٢٦٧ (١٩٩٩) ورقم ١٩٨٩ (٢٠١١). والقرارات الأخرى ذات العلاقة وتعليمات رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ تعليمات لتنفيذ الالتزامات الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ١٩٨٨ (٢٠١١) والقرارات الأخرى ذات العلاقة، لأخذ ملاحظات البنوك حول الدليل الإرشادي للالتزام بهذه التعليمات.

وعقدت الجمعية دورة تدريبية متخصصة في «موضوع تعليمات البنك المركزي الأردني والمتعلقة بالديون المتعثرة وإعادة جدولة ديون البنوك وهيكلتها» حاضر فيها سالم الخزاعلة. كما تم عقد دورة تدريبية متخصصة في موضوع تعليمات البنك المركزي والمرتبطة بالعمليات المصرفية في المفرق حاضر فيها أيضا سالم الخزاعلة. وعقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماعا تكميليا لبحث موضوع التوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مقر الجمعية.

■ جمعية البنوك تطلق دليل الخدمات والمنتجات المصرفية للبنوك الإسلامية

أطلقت جمعية البنوك بتاريخ ٤ تشرين الأول ٢٠١٥ دليل الخدمات والمنتجات المصرفية والحلول المصرفية المقدمة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، بالتزامن مع افتتاح الملتقى الرابع للمسؤولية المجتمعية للبنوك.

وقال نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية موسى شحادة، أن إطلاق هذا الدليل، الذي قامت الجمعية بإعداده بالتعاون مع البنوك الإسلامية، يعد خطوة مهمة لتسليط الضوء على الخدمات المصرفية الإسلامية، خصوصاً في ظل تنامي الطلب عليها في السوق الملحية إلى جانب الإقليمية والدولية. وأضاف أن الدليل يأتي استجابة للتطورات التي شهدتها الخدمات المصرفية المقدمة من البنوك الإسلامية في الأردن كماً ونوعاً، وليسهم في تعزيز المعرفة المصرفية لدى عملاء البنوك الإسلامية سواء من الأفراد أو الشركات.

بدوره، قال مدير عام جمعية البنوك في الأردن أن الدليل الذي يعد الأول من نوعه في المملكة وعلى مستوى المنطقة، جاء بمبادرة من

الجمعية لخدمة أعضائها وجمهور المتعاملين مع الجهاز المصرفي بشكل عام، موضحاً أن الدليل جاء بعد أن أصدرت الجمعية في عام ٢٠١٢ الدليل الشامل للخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المقدمة من البنوك العاملة في المملكة، وحقق نجاحاً كبيراً في تسليط الضوء على الخدمات المقدمة من هذه البنوك.

■ جمعية البنوك تشارك في مناقشات قانون أعمال الصرافة بمجلس النواب

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح باجتماعات لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب لمناقشة مشروع قانون أعمال الصرافة، حضره محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز إلى جانب رئيس وأعضاء جمعية شركات الصرافة.

وقال رئيس اللجنة الدكتور خير أبو صعليك إن هدف مشروع قانون الصرافة يهدف إلى رفع رؤوس أموال شركات الصرافة، وفتح الأبواب لشركات الصرافة الأجنبية للدخول للسوق المحلية، لافتاً في هذا الصدد إلى أن القانون متحيز ضد شركات الصرافة ولصالح البنوك.

بدوره، أوضح الدكتور فريز أن الهدف من مشروع قانون أعمال الصرافة هو رفع سوية عمل هذا القطاع، وإعادة تنظيمه ومأسسة العمل فيه على أسس قوية؛ حيث هناك نية رئيسية للوصول الى قطاع تعمل فيه شركات قوية منظمة من خلال رفع متطلبات رؤوس أموال الشركات العاملة في القطاع.

وقال الدكتور فريز إن مسودة القانون تميز مابين أنواع الشركات العاملة في القطاع حيث سيسمح لبعضها ممارسة أعمال الصرافة فقط، ولبعضها الآخر ممارسة أعمال التمويل، ولأخرى مزاولة أعمال الصرافة والتمويل وفقا لنظام سيصدر لهذه الغاية، مضيفا أنه سيتم صياغة سياسات وإجراءات لضبط أعمال هذا القطاع للحفاظ على صحته وتنقيته من الشوائب ورفع سويته. أما فيما يتعلق بالبنوك، فقد أكد المحافظ أن هناك قانونا خاصا بالبنوك أكثر تعقيداً من مشروع قانون الصرافة، مشددا على أن الرقابة على البنوك منظمة بشكل كبير.

وناقشت اللجنة خلال الاجتماعين عشرون مادة، فعدلت بعضها وأقرت بعضها كما قدمتها الحكومة وشطبت بعضها الآخر.

وقال مدير عام الجمعية أن نقاشاً جرى حول صلاحيات كل من المحافظ والبنك المركزي ومجلس إدارة البنك المركزي، وقد كان هنالك توجه لمنح أغلب الصلاحيات في مواد مشروع القانون لمجلس إدارة البنك المركزي ولاقى هذا الاقتراح تأييداً، خصوصاً فيما يتعلق بمنح الترخيص لشركات الصرافة وتسجيلها واستخدام موظفين غير أردنيين.

■ جمعية البنوك تشارك في منتدى "المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الطريق للنمو الاقتصادي"

برعاية البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن، عقد اتحاد المصارف العربية منتدى "المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الطريق للنمو الاقتصادي"، وذلك في العاصمة عمان خلال الفترة ٢٦-٢٧ أيلول ٢٠١٥، بمشاركة ٢٥٠ شخصية قيادية مصرفية ومالية واقتصادية من الأردن وفلسطين ولبنان والسودان والبحرين والسعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وليبيا وتونس والجزائر والعراق.

وقال الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي الأردني في كلمته الافتتاحية لأعمال المنتدى أن الأردن يولي للشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة (start up) اهتماماً كبيراً لدورها في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود. وأضاف أن غياب قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة عن النشاط التمويلي للشركات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن من الحكم على واقع هذا الشركات، حيث أنها لا تعاني من مشكلات في التمويل، بل تحتاج إلى مساعدات فنية في مجال التدريب والإنتاج والتسويق لتتمكن من النجاح في مراحلها الأولى وتتحول إلى شركات كبرى على غرار ما تم تحقيقه في الدول الصناعية المتقدمة خصوصاً في المجال الصناعي. كما أكد فريز أن البنك المركزي وفر حوالي مليار دينار للبنوك لإقراضها للشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة بشروط منافسة، لافتاً إلى أن الحكومة تعتزم إنشاء صندوق في المملكة لتقديم ضمانات القروض للشركات الناشئة لدى البنوك التي تقرضها، كون هذا النوع من الشركات يعاني من الوصول إلى مصادر التمويل لافتقارها لسجل ائتماني يساعد البنوك على اتخاذ قرار التمويل. وشدد فريز على أهمية تعزيز بيئة الاستثمار لمواجهة التحديات التي فرضتها التطورات الإقليمية والأمنية والسياسية، والتحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه العالم حالياً للنهوض بالاقتصاديات العربية من جديد.

بدوره، قال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مروان عوض أن الشركات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات النمو الاقتصادي لمساهمتها في الناتج الإجمالي المحلي المستدام، حيث تشكل هذه الشركات ٨٠٪ من شركات القطاع الرسمي وتساهم بحوالي ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف ٥٠٪ من العمالة في القطاع الخاص. وأضاف أن العوامل المالية والتنظيمية، والبنية التحتية، تعد من أهم المحددات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة للدخول في نشاطات الصناعة والإنشاءات والنقل والسياحة، خصوصاً ما يتعلق بمتطلبات رأس المال والحاجة لمهارات متخصصة، الأمر الذي يستدعي تأطير وتنفيذ الاستراتيجيات التي من شأنها ضمان زيادة مشاركة هذه الشركات الاقتصادية وبالتالي المساهمة في مكافحة الفقر وتدني دخل الفرد، وتخفيض البطالة التي تعاني منها الدول العربية. وأكد عوض أن التحدي الأكبر لهذه الشركات يتمثل في الحصول على التمويل، حيث أن أكثر من نصفها لا يستطيع الحصول على الائتمان على الرغم من أن الإقراض المصرفي هو المصدر الرئيسي لتمويلها. حيث تشير الإحصاءات إلى أن الإقراض المصرفي لهذه الشركات في الدول العربية يشكل حوالي ٩٪ من إجمالي الائتمان المصرفي، وبمبلغ إجمالي يصل إلى ٥٠ مليار دولار. وقال عوض أن أهم العوائق والتحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول للتمويل تتمثل في عدم اكتمال الإصلاحات لترتيبات الضمانات والبنية التحتية للمعلومات الائتمانية في العديد من الدول العربية، ووجود ثغرات في الأطر القانونية لإنفاذ العقود والتي تزيد من الخسائر المحتملة للبنوك في حالات التعثر، وارتفاع نسبة القروض غير العاملة في عدة دول عربية مثل الجزائر وليبيا واليمن وتونس ومصر والتي قد تؤدي لتشديد السياسات الائتمانية للبنوك، وضعف ومحدودية تأثير المؤسسات المالية المتخصصة التي تم تأسيسها لتقديم الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة، وضعف المنافسة في الأنظمة المصرفية في بعض الدول، ومحدودية بدائل تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من خارج القطاع المصرفي، إلى جانب عوائق غير مالية متعلقة بمحدودية الحسابات المالية والسجلات الائتمانية لتلك الشركات. ودعا عوض لتطوير بيئة مواتية لتسهيل الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة، مع المحافظة على الاستقرار المالي، من خلال إدخال إصلاحات لتحسين الأطر القانونية والبنى التحتية المالية، وتطوير منتجات مصممة خصيصا لتلك الشركات، وتطوير التمويل غير المصرفي، خصوصا التأجير التمويلي، وتوفير شروط بديلة ومخصصة لإدراج تلك الشركات في أسواق المال، وتوفير قاعدة بيانات تفصيلية وشاملة عن الشركات الصغيرة والمتوسطة لمساعدة متخذي القرار وواضعي السياسات والمؤسسات المالية على فهم احتياجات تلك الشركات واتخاذ التدابير المناسبة لدعمها.

من جانبه، قال أمين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح، إن تنظيم منتدى المشروعات الصغيرة كطريق للنمو الاقتصادي، يأتي بهدف إطلاق استراتيجيات عربية على المستويات الوطنية لتفعيل عملية تمويل هذا النوع من الشركات لتعزيز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العربي.

وفي جلسة التجربة الأردنية في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، أكد مدير عام جمعية البنوك في الأردن أن أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأردني، ودورها الكبير في التنمية والتوظيف، دفع بالجمعية لاتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة لتمويل هذا القطاع وتحسين فرص وصولها للتمويل. وأضاف أن دراسة أجرتها جمعية البنوك في الأردن أظهرت أن حوالي ٦٠٪من البنوك العاملة في المملكة تمتلك دوائر ووحدات متخصصة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأن حوالي ٧٦٪ من البنوك في الأردن لديها موظفين مؤهلين ومتخصصين لخدمة عملائها من هذه الشركات. وبين أن ٩٥٪ من البنوك التجارية في الأردن تقدم تسهيلات الجاري مدين لتلك الشركات، و٣٨٪ من البنوك تقدم تمويل رأس المال العامل، و٣٣٪ تقدم قروض دوارة وإعتمادات مستندية، و٢٩٪ تقدم قروض قصيرة الأجل، و ٢٤٪ تقدم قروض متوسطة وطويلة الأجل لتمويل الأصول الثابتة، إضافة لخطابات الضمان والكمبيالات المخصومة. أما البنوك الإسلامية فإن ٧٥٪ منها يقدم تمويل المرابحة لشراء واستيراد البضائع والمواد الخام، ولتمويل الأصول الثابتة، وتمويل المرابحة والتأجير التمويلي لتمويل العقارات للشركات الصغيرة والمتوسطة. كما بين قندح أن متوسط سعر الفائدة على التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة يتراوح بين ١٠٪-١٢٪، وأن ٨٨٪ من البنوك في الأردن تعتقد بأن المنتجات المقدمة من قبلها تعتبر ملائمة لاحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأن ٦٠٪ منها ترفض أقل من ١٠٪ من طلبات الاقتراض المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة. وحسب نتائج الدراسة، فقد شكلت محفظة التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة ١٣٪ في ٦٥٪ من البنوك، مع وجود إمكانية لدى ٥٨٪ من البنوك لزيادة محفظة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، لافتا إلى أن أبرز أنواع الضمانات المقبولة من البنوك لتمويل الشركات

الصغيرة والمتوسطة الضمانات نقدية والأراضي والعقارات والأوراق المالية والكفلاء. واستعرض قندح المبادرات الهادفة لزيادة التمويل الممنوح لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، وأهمها قيام البنك المركزي بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية بهدف حشد تمويل لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يصل إلى ما يقارب ٤٤٠ مليون دولار وبأسعار فائدة منافسة ولآجال مناسبة، وكذلك ضمانات للقروض الممنوحة.

وقد أوصى البيان الختامي للمنتدى بضرورة إعداد قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة عن الوضع الاقتصادي والنشاط التمويلي للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، إضافة للتأكيد على ضرورة تقديم المساعدات الفنية في مجال التدريب وجودة الانتاج وكفاءة التسويق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ضماناً لنجاحها وانطلاقها من مستواها الوطني، مع التوصية بتبني استراتيجيات لرفع حجم التمويل لتلك المشروعات نظراً لتعاظم دورها في تحقيق التنمية المستدامة وتوفيرها المزيد من فرص العمل واسهامها الفعال في محاربة البطالة. كما شدد البيان على ضرورة تطوير البيئة الاستثمارية المواتية لتسهيل الإقراض من الجهات المصرفية والمالية لتلك المشروعات. وأوصى المنتدى بإنشاء وحدات خاصة في المصارف والمؤسسات المالية، وخصوصاً البنوك المركزية، لمتابعة دراسة وتمويل احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة، إضافة للدعوة لإنشاء صناديق متخصصة لضمان مخاطر الائتمان المتعلقة بتمويل تلك المشروعات، مع وجوب تقديم مختلف أنواع الحوافز والإعفاءات المالية الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

كما أشار البيان لضرورة تعزيز الشمول المالي لدوره في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، من خلال تنشيط جانبي العرض والطلب لتوفير متطلبات تلك المشروعات من الخدمات والمنتجات وتشجيع التثقيف المالي الخاص بها، إضافة لضرورة نشر ثقافة ريادة الأعمال وتعزيز روح الإبداع والابتكار، وخصوصا لدى الشباب والنساء والخريجين، وضرورة تبادل الخبرات للتجارب الناجحة في مجال تنمية المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال والترويج الإعلامي لها على الصعيدين المحلي والإقليمي. مع الدعوة لاعتماد منتجات مصرفية إسلامية مثل الصكوك والتحوط لدرء مخاطر تمويل تلك المشاريع وتسهيل دخولها في الأسواق المالية.

■ جمعية البنوك تشارك في القمة العربية المصرفية في بودابست

شارك مدير عام جمعية البنوك في القمة المصرفية العربية الدولية التي التأمت في العاصمة الهنغارية بودابست في الفترة ٩-١٠ حزيران ٢٠١٥ حول موضوع "الشمول المالي من أجل التنمية الاجتماعية والاستقرار".

وبين قندح في ورقته التي قدمها بعنوان "أبرز الإجراءات والسياسات المتخذة لتحسين وصول الشركات الصغيرة والمتوسط للتمويل المصرفي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، أن الدراسات المسحية التي أجريت من قبل البنك الدولي تشير إلى أن حوالي ثلثي الشركات التي يتم انشاؤها سنويا في هذه المنطقة هي شركات صغيرة ومتوسطة وتسهم في التشغيل وخلق الوظائف ومع ذلك فإنها تعاني من عدم قدرتها على الوصول للتمويل. وبين أن هذا الحجم من الشركات لا تحصل بالمتوسط إلا على حوالي ٨,٣٪ من التمويل المقدم من القطاع المصرفي في المنطقة، فيما تصل النسبة في الأردن إلى حوالي ١٠٪، وفي لبنان ١٦,١٪، وفي المغرب ٣٤,٣٪، لكنها تنخفض إلى أقل من ١٪ في قطر من مجمل التسهيلات الائتمانية المباشرة التي تقدمها البنوك لمختلف القطاعات الاقتصادية في تلك الدول. كما أشار إلى أبرز أنواع الترتيبات المؤسسية وبرامج إعادة هيكلة تلك القطاعات التي تبنتها دول وحكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السنوات القليلة الماضية لتحسين إمكانية وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل.

■ اتحاد المصارف يصدر الطبعة الثانية من كتاب الجهاز المصرفي: الدور المحوري والاستجابة للتحديات

أصدر اتحاد المصارف العربية في بيروت الطبعة الثانية من كتاب مدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح والذي جاء ببعنوان "الجهاز المصرفي: الدور المحوري والاستجابة للتحديات ٢٠٠٦-٢٠١٤".

وقال أمين عام اتحاد المصارف العربية وسام حسن فتوح في كلمته التقديمية للكتاب بأن اتحاد المصارف العربية يتشرف بأن يضيف إلى المكتبة الاقتصادية العربية، كتاباً جديداً عن تجربة مصرفية عربية رائدة، خلال عقد من الزمن، كان لها أثر كبير في تطوير هيكل السياسة

النقدية في المملكة الأردنية الهاشمية.

ويتناول الكتاب تداعيات الاقتصاد العالمي والإقليمي والمحلي على القطاعات المصرفية والمالية، وكيف تفاعل البنك المركزي الأردني مع هذه التطورات خلال الفترة المذكورة من خلال سياسة نقدية حكيمة تمكنت من تجاوز التحديات، وحافظت على الاستقرار النقدي وضمنت سلامته ورفع كفاءته في احتواء الضغوط التنظيمية وحماية سعر الصرف وحفز النمو الإقتصادي. ويشكل الكتاب عملاً بحثياً يوثق لعقد من الزمن موضوعات أساسية، تتناول الإجراءات المتخذة لتطوير القطاع المصرفي الأردني، ودوره الرائد في خدمة الاقتصاد الوطني، وتدعيم الاستقرار المالي.

■ مدير عام جمعية البنوك يشارك في ندوة الاقتصاد والأمن الوطني الأردني في كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية

شارك مدير عام جمعية البنوك في ندوة "الاقتصاد والأمن الوطني الأردني" التي عقدتها كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية بتاريخ الموافق ١٧ شباط ٢٠١٥، بمشاركة الخبير الاقتصادي خالد الوزني رئيس هيئة المديرين في شركة اسناد للاستشارات، وعبد الحكيم الشبلي مدير الدراسات والسياسات الاقتصادية في وزارة المالية.

وقدم مدير عام الجمعية خلال الندوة ورقة عمل بعنوان "البيئة الاقتصادية الدولية والإقليمية والمؤسسات الاقتصادية الدولية وأثرها على الاقتصاد الأردني". حيث بين فيها أن السياسة التجارية الخارجية الأردنية تستمد فلسفتها من الانفتاح الاقتصادي على العالم والايجابية في التعامل مع الشركاء التجاريين والتي تقوم على التكافؤ وتحقيق المصالح المشتركة. وأشار إلى أن الأردن اصبح في طليعة دول المنطقة في تجربة الانفتاح الاقتصادي متجاوزاً بذلك محدودية امكانياته المادية والطبيعية، واستطاع أن يعزز علاقاته الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعدد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية، ودخل في اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الاوروبي واتفاقية تجارة حرة من الولايات المتحدة بعد انضمامه لمنظمة التجارة العالمية بجانب توقيعه لاتفاقيات تجارية حرة مع دول رابطة الافتا وسنغافورة.

من جانبه تناول الدكتور خالد الوزني جانب العلاقة التبادلية بين التنمية الاقتصادية والأمن والدفاع الوطني، مبيناً أن أهم الاعمدة الرئيسية للتنمية الاقتصادية في الأردن يتمثل في وجود ارادة سياسة عليا تضع الاقتصاد ومعيشة المواطن على راس اولويات الدول حيث يقع على الحكومة ممثلة برئيس الوزراء والفريق الوزاري والعاملين في الجهاز الحكومي واجب وضع وتنفيذ خطط وبرامج عمل شاملة تهدف الى توفير الفرص الاقتصادية وتحقيق الازدهار الذي يستحق ويتطلع اليه جميع ابناء وبنات الوطن. واضاف ان التحديات التي يمر بها الأردن تتطلب تركيز الجهود على تنمية المحافظات لضمان توزيع اكثر عدالة لمكتسبات التنمية، وإيجاد بيئة استثمارية منافسة وجاذبة للقطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ولتوفير فرص العمل للأردنيين.

وتناول الدكتور عبد الحكيم الشبلي محور المشكلات الاقتصادية التي تهدد الامن الوطني مبيناً أن الاقتصاد الأردني يواجه عدد من التحديات الداخلية والخارجية تتمثل في ارتفاع العجز في الموازنة والمديونية العامة، ومعدلات الفقر والبطالة التي ساعد في تطورها الظروف السياسية والأمنية وحالة عدم الاستقرار في المنطقة. مضيفاً بأن المديونية تعتبر أحد أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، إضافة إلى أن معدلات البطالة لم تراوح مكانها خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤ الأمر الذي يمكن أن يضع ضغوطاً على التجانس الاجتماعي والاستقرار السياسي والأمني وهو ما يؤثر بدوره على استقرار الاقتصاد الكلي.

■ مدير عام جمعية البنوك يحاضر باليرموك حول الجهاز المصرفي في الأردن

ألقى مدير عام جمعية البنوك محاضرة بعنوان "الجهاز المصرفي في الأردن"، وذلك في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة اليرموك، بحضور عميدا كليتي الاقتصاد والعلوم الإدارية والصيدلة وعدد من أعضاء الهيئة التدريسية وحشدٌ من الطلبة، استعرض خلالها مكونات النظام المالي في الأردن بما فيها المؤسسات المالية التي تخضع لرقابة البنك المركزي الأردني، والسوق المالي المتمثل ببورصة عمان.

وفيما يتعلق بالجهاز المصرفي الأردني، أشار مدير عام الجمعية أنه يشمل (٢٥) بنكاً عاملاً داخل الأردن، منها (١٦) بنكاً أردنياً

تجارياً وإسلامياً، و(٩) بنوك غير أردنية، والتي تمتلك بمجموعها (٧٤٠) فرعاً منتشرة في مختلف مناطق المملكة. كما أشار إلى أن الجهاز المصرفي الأردني يتميز بنموه المتواصل، وارتفاع مستويات رأس المال فيه، وأنه مفتوح للمستثمرين من خارج الأردن حيث شكلت نسبة ملكية غير الأردنيين حوالي ٦٠٪ من أسهم البنوك الأردنية. واستعرض الخدمات المصرفية المتنوعة التي تقدمها البنوك للأفراد والشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة كالقروض والودائع وصرف العملات والتسهيلات البنكية وخدمات تسديد ضريبة المبيعات.

وأكد أن البنوك العاملة في الأردن تعد أكبر داعم للاقتصاد الوطني بحيث أنها توفر ٩٠٪ من مصادر التمويل في الأردن، إضافة لكونها أكثر القطاعات دفعاً للضريبة بنسبة تصل إلى ٣٥٪.

وأوضح أن البنوك العاملة في المملكة تمكنت من تجاوز تبعات الأزمة المالية العالمية التي رفعت نسبة القروض غير العاملة من ٤,٥٪ إلى ٨,٥٪ بعد الأزمة، وتمكنت البنوك من تخفيض النسبة تدريجياً لتصل الى حوالي ٦٪ وأن تبني مخصصات لهذه القروض بنسبة تغطية تصل إلى ٨٠٪.

كما أشار إلى أن الهيكل التنظيمي للجهاز المصرفي مكون من مجموعة أنظمة تساعد على إدارة العمليات المالية والمصرفية كمؤسسة ضمان الودائع، والشركة الأردنية لضمان القروض، و الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري، ونظام الاستعلام الائتماني العام داخل البنك المركزي، ومجلس المدفوعات الوطني.

■ مدير عام جمعية البنوك يؤكد سلامة الجهاز المصرفي الأردني في مقابلة مع صحيفة الحياة اللندنية

أكد مدير عام جمعية البنوك في الأردن في حديث له مع صحيفة الحياة اللندنية أن الجهاز المصرفي الأردني سليم ومتين عموماً وقادر على تحمل الأخطار والتحديات التي تواجهه. ولفت إلى أن الأزمة العالمية كان لها أثر كبير على الاقتصاد الأردني نتيجة الركود الحاصل في العالم، وعلى البنوك من خلال ارتفاع نسبة الديون غير العاملة نتيجة تعثر بعض الشركات الكبرى التي كانت تقترض مبالغ مالية كبيرة، وأوضح أن ارتفاع النسبة ظل ضمن الحدود الآمنة حسب المعايير العالمية والبالغة ١٠٪. لكنه أكد على أن البنوك تعاملت مع هذه المسألة بجدولة الديون مما خفض من نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لتصل إلى ٦٪، كما أن البنوك رصدت مخصصات كافية بلغت نسبتها ٨٠٪ من الديون المتعثرة الإجمالية. وأشار إلى أن الجهاز المصرفي يشكل نحو ٩٠٪ من حجم القطاع المالي، وبالتالي فإنه يعد المكون الأساسي له، ما يجعل العبء كبيراً عليه لأنه الممول الرئيس للاقتصاد، مبيناً أن موجودات المصارف تبلغ نحو ٤٥ مليار دينار، والودائع ٣٠,٣ مليار دينار، فيما وصلت القروض نحو ١٩,٣ مليار دينار، مشدداً على أن وضع البنوك البالغ عددها ٢٥ بنكاً سليم ولا يواجه أي منها مشاكل جذرية.

كما نوه إلى التعاون المستمر والعلاقة الممتازة التي تربط الجمعية مع البنك المركزي الأردني، خاصة وأن البنك المركزي عضو مراقب في مجلس إدارة الجمعية. مشيراً إلى أن البنك المركزي الأردني تبنى سياسات غير تقليدية لتحريك القطاع المصرفي وتنشيط الاقتصاد، فيما كانت السياسة المالية في المقابل مكبلة نواعاً ما بسبب المديونية وعجز الموازنة وهو ما حد من قدرة الحكومة على تأسيس مشروعات كبيرة لتحريك الاقتصاد.

وأشار إلى ان انخفاض أسعار النفط عالمياً كان له أثر واضح على الاقتصاد كون الأردن يستورد ٩٨٪ من احتياجاته من الطاقة، بالتالي كان لهذا التراجع أثر إيجابي نتيجة تقلص تكلفة استيراد النفط على شركتي مصفاة البترول والكهرباء الوطنية، وهو ما انعكس إيجاباً على فاتورة الواردات النفطية وعلى وضع الميزان التجاري والجاري. فضلاً عن أن تراجع أسعار النفط يسبب مزيداً من التراجع في معدلات التضخم والتي بلغت في الشهر الأول من العام الحالي سالب ١,٢٪.

وعن انعكاسات انخفاض أسعار النفط على قطاع المصارف، أفاد بأن هدف البنوك المركزية الحفاظ على الاستقرار النقدي ومعدلات متدنية للتضخم، وتنشيط الاقتصاد ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن هذا التراجع يشجع البنوك المركزية على اتباع سياسة نقدية مسهلة عبر تشجيع المصارف على خفض أسعار الفائدة، ما يعني زيادة الطلب على التسهيلات الائتمانية وبالتالي تحريك الاقتصاد.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه القطاع المصرفي، بين أن أكبر التحديات يتمثل بالفائض في السيولة وطريقة تشغيله، مشيراً أن قيمة الفائض تختلف يومياً بسبب وجود إقراض واستيراد وتصدير لكنها تتروح بين ٢,٥ و٣ مليار دينار.

■ مدير عام جمعية البنوك يشارك في مؤتمر المغتربين الأردنيين "الأردن يجمعنا"

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن بمؤتمر المغتربين في الأردنيين لعام ٢٠١٥، والذي التأم برعاية جلالة الملك عبدالله الثاني تحت عنوان "الأردن يجمعنا"، في قصر الملك الحسين بن طلال للمؤتمرات، يوم ٢٨ تموز ٢٠١٥ بمنطقة البحر الميت.

وقدم مدير عام الجمعية ورقة عمل حول آليات وسبل تنشيط الاستثمار في السوق المالي الأردني، تناول فيها مكونات السوق المالية ودور البنوك القطاع المالي وتنمية بورصة عمان والاقتصاد الوطني بشكل عام. كما تناول التحديات التي تواجه الاستثمار في بورصة عمان والحاجة إلى توفير أدوات دعم خصوصا من ناحية القوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكم عمل السوق.

وبحث المؤتمر، على مدى ثلاثة أيام، محاور سياسية واقتصادية، ومحور الأردنيين في الخارج: نجاحات وتحديات وحلول، ومحور دور البعثات الأردنية في الخارج. ويهدف المؤتمر إلى توثيق صلة الأردنيين في الخارج بوطنهم، والوقوف على التحديات التي تواجههم، ووضع آليات مستدامة للشراكة معهم وتعزيز مشاركتهم الاقتصادية والارتقاء بالخدمات المقدمة لهم.

■ مدير عام جمعية البنوك يشارك في المؤتمر الأول للجمعية الأردنية لشركات التأجير التمويلي

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن في المؤتمر الأول للجمعية الأردنية لشركات التأجير التمويل خلال الفترة ٨-٩ أيلول ٢٠١٥، والذي التأم تحت رعاية وزير الصناعة والتجارة والتموين المهندسة مها علي. وتناول المؤتمر موضوعات شملت عالم التأجير ماضيه وحاضره ومستقبله، والتأجير التمويلي في الأردن وقصة النجاح التي حققها، واستمرارية النمو في سوق التأجير في الأردن، وأهمية إدارة الأصول في نجاح التأجير، ومصادر التمويل والسيولة في شركات التأجير، والتحديات في هذا الجانب، ونظرة مستقبلية عن التأجير التمويلي للأسطول، والتأجير لمشروعات الطاقة البديلة والبحث عن الفرص فيها، والإجارة الإسلامية كبديل تمويلي، والتأجير التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتأجير كمحرك للنمو الاقتصادي، وإدارة المخاطر والتصنيف الائتماني في التأجير، وقانون التأجير التمويلي الأردني، وضريبة المبيعات في التأجير التمويلي. وتضمن المؤتمر حلقات نقاشية حول وجهة نظر المستأجرين عن التأجير، ومزايا التأجير للموردين، والتطبيق العملي للمحاسبة في التأجير التمويلي.

■ مدير عام جمعية البنوك يشارك في ورشة حول منتجات فيزا التجارية

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن في ورشة عمل حول منتجات فيزا التجارية والفرص أمام قطاع البطاقات الائتمانية الذي نظمته فيزا العالمية يوم ٦ أيلول ٢٠١٥. وتناولت الورشة المنتجات التجارية لشركة فيزا وبطاقات الأعمال ضمن أربعة محاور أساسية هي وضع منتجات فيزا التجارية ضمن محفظة مصدري البطاقات، واستراتيجيات النمو المتبعة من قبل مصدري بطاقات الأعمال، واستعراض أفضل الممارسات العالمية والإقليمية والتجارب في مجال بطاقات الأعمال، إضافة لدعم شركة فيزا لإطلاق وإدارة دورة حياة بطاقات الأعمال.

وقال مدير عام الجمعية خلال كلمته في افتتاح الورشة أن المستفيد الرئيس من هذه المنتجات والبطاقات هو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأضاف أن شركة فيزا هي شركة عالمية لتقنيات الدفع الإلكتروني، توفر للمستهلكين والشركات والمؤسسات المالية والحكومات في أكثر من ٢٠٠ بلد وموقع، تقنية الدفع الكترونياً بدل الاعتماد على النقد والشيكات، منوهاً أن فيزا تعمل ضمن نطاق ١٤٨٠٠ مؤسسة مالية و٢,١ مليار بطاقة وعشرات الملايين من المتاجر الذين يقدمون خدمات الدفع الإلكتروني للمستهلكين والشركات التجارية والبنوك والحكومات، كما أنها مؤهلة لإدارة أكثر من ٤٧ ألف معاملة في الثانية. وأكد أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، ودورها في التنمية والتوظيف، منوها إلى أن البنوك العاملة في الأردن اتخذت العديد من الإجراءات الهادفة لتمويل هذا القطاع وتحسين فرص الوصول للتمويل له.

■ **مدير عام جمعية البنوك يشارك في اجتماع للجنة التوجيهية لسياسات الفرصة السكانية**

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن وعضو اللجنة التوجيهية العليا لمناقشة تنفيذ سياسات الفرصة السكانية، في الاجتماع التنسيقي الخامس للجنة الوطنية التوجيهية لمتابعة تنفيذ سياسات الفرصة السكانية. واتخذ المجتمعون قرارات أبرزها تحديث وثيقة سياسات الفرصة السكانية- الإصدار الثالث ٢٠١٥ على أن تراجع بعد صدور نتائج التعداد السكاني ٢٠١٥، وتحديث الخطة الوطنية لرصد ومتابعة مدى التقدم في تحقيق واستثمار الفرصة السكانية ومؤشرات الفرصة السكانية الفعلية والمتوقعة والمستهدفة للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٨، وتحديث الإسقاطات السكانية المحدثة ٢٠١٥، وقرار التقديرات السكانية للسكان غير الأردنيين.

■ **مدير عام جمعية البنوك يشارك في اجتماع مجلس الشراكة حول قطاع الطاقة**

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن في الاجتماع الأول لمجلس الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الطاقة، والذي يهدف لوضع برنامج زمني للإجراءات التي سيتخذها المركز بهذا الخصوص. وكان رئيس الوزراء قد وافق على تنسيب وزير الطاقة والثروة المعدنية بتشكيل مجلس للشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الطاقة والثروة المعدنية يضم مختلف المؤسسات ومختلف القطاعات على أن يرفع نتائج عمله وتوصياته أولا بأول لرئيس الوزراء.

هـ. إصدارات جمعية البنوك خلال عام ٢٠١٥

قامت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٥ بإصدار المطبوعات التالية:

■ **التقرير السنوي:** أصدرت جمعية البنوك في الأردن تقريرها السنوي السادس والثلاثون لعام ٢٠١٤، والذي تضمن تطورات الجهاز المصرفي في عام ٢٠١٤ من حيث السيولة والموجودات والمطلوبات ورأس المال. كما تضمن تحليل الأداء المقارن للبنوك في المملكة والخدمات المصرفية الجديدة التي طرحتها البنوك وتطور القوى البشرية العاملة في البنوك وعدد فروع البنوك في أنحاء المملكة كافة. كما سلط الضوء على آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي وخلاصة التطورات الاقتصادية العالمية والوطنية وأبرز نشاطات الجمعية في العام ذاته.

■ دليل الخدمات والمنتجات والحلول المقدمة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن: أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠١٥ الطبعة الأولى من دليل من الخدمات والمنتجات والحلول المقدمة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، والذي يهدف لتسليط الضوء على الخدمات المصرفية الإسلامية، خصوصاً في ظل تنامي الطلب عليها محلياً ودولياً، إضافة لعرض التطورات التي شهدتها الخدمات المصرفية المقدمة من البنوك الإسلامية في الأردن كماً ونوعاً، ولتعزيز المعرفة المصرفية لدى عملاء البنوك الإسلامية سواء من الأفراد أو الشركات. ويتضمن الفصل الأول من الدليل مدخلاً لتطور البنوك الإسلامية في الأردن خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤، فيما يتناول الفصل الثاني الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك الإسلامية للأفراد، بينما يعرض الفصل الثالث الخدمات المصرفية المقدمة للشركات، ويتناول الفصل الرابع خدمات الخزينة والاستثمار، بينما يعرض الفصل الخامس مختلف الخدمات الالكترونية المقدمة من البنوك الإسلامية في الأردن.

■ **سلسلة كراسات الجمعية:**

- كراسة رقم (١): "الاندماج المصرفي: المفهوم والأنواع والدوافع والآثار وتجربة اندماج بنك الاستثمار العربي الأردني مع بنك HSBC".

- كراسة رقم (٢): "الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤".